جامـــعة بنغـــازي
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية التي توفرها النظم المحاسبية في المصارف التجارية الليبية لأغراض الخصخصة

"دراسة حالة المصرف التجاري الوطني"

إعداد الطالبة
أميرة المبروك محمد المغربي

بكالوريوس محاسبة ــ كلية الاقتصاد ــ جامعة بنغازي

إشراف الدكتور
فاخر مفتاح بو فرنة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية "الماجستير"
بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد – جامعة بنغازي–
بتاريخ 21 محرم 1379هـ الموافق 17/ 12/ 2011

خريف 2011

جامعة بنغازي
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية التي توفرها النظم المحاسبية في المصارف التجارية الليبية لأغراض الخصخصة

"دراسة حالة المصرف التجاري الوطني"

إعداد

أميرة المبروك محمد المغربي

بكالوريوس محاسبة – جامعة بنغازي 2004-2005

لجنة الإشراف والمناقشة

د. فاخر مفتاح بو فرنة ..... مشرفاً رئيسياً

د. بوبكر فرج شريعة ..... ممتحناً داخلياً

د. فتحي رمضان الماقوري ..... ممتحناً خارجياً

اعتماد عميد الكلية.....

خريف 2011م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾

صَدَقَ اللهُ الْعَظِيمُ

سورة يوسف الآية (76)

الإهداء

إلى من حاورته وناقشته وأعطاني من نبعه الفياض

الدكتور فاخر مفتاح بوفرنة

إلى روحه الطاهرة إلى دكتوري وقدوتي رحم الله ثراك وأسقاك الله من يدي سيد الخلق

شربة لا تظمأ بعدها وأدخلك جنانه وفردوسه الأعلى .

الدكتور عبدالعزيز أعبيد أبوبكر

الذي كان مشرفاً على رسالتي .

إلى مثلي الأعلى الذي خطوتُ وراءهُ كل خطوة فهو نور يهتدي به

إلى من كان لي العون والمعين بعد رب العالمين .

الأستاذ إمراجع غيث الزوي

إلى أملى اللامحدود وشموع الظلام إلى أمي الحبيبة وأبي الغالي .

إلى نبراس حياتي إخوتي وأخواتي .

إلى من قاسموني المساعدة والبسمة صديقاتي حبيباتي .

إلى كل من خطَّ لي خطاً وكان سندي في عراقيلي .

أميرة

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي جعل توفيقنا لحمده نعمة مضافة منه إلى سائر نعمـــه، وصـــلى الله على محمد صفوته من خلقه وعلى آله الطاهرين.

أما بعد ،،

أقدم كل عبارات الشكر والتقدير إلى الدكتور الفاضل/ فـــاخر مفتـــاح بوفرنـــة – وذلك بتفضله بالإشراف على هذه الدراسة، ولما قدمه من آراء وتوجيهات عملية.

ويمتد شكري وتقديري وفائق احترامي إلى كل من الدكتور/ بوبكر فرج شـــريعة والدكتور/ فتحي رمضان الماقوري– وذلك بتفضلهما بالمناقشة وإبداء ملاحظاتهما القيمة التي أضافت الكثير لهذه الدراسة، كذلك أقدم كل عبارات الشكر والتقدير عرفاناً بجميله إلى الأستاذ/ إمراجع غيث الزوي– عضو هيئة التدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي لما أمدني به من تشجيع، وإبدائه لملاحظات قيمة، ومجهوداته المتميـــزة طوال فترة دراستي، ويمتد شكري وفائق امتناني إلى الدكتور/ علي العبيدي – مسؤول قسم الحوالات في المصرف التجاري الوطني– الذي ساعدني في تحليـــل المقـــابلات، وأقدم الشكر والتقدير لجميع مديري إدارات وموظفي المصـــرف التجـــاري الـــوطني ومصرف الصحاري ومصرف الوحدة، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلـــى أعضـــاء هيـــأة التدريس بكلية الاقتصاد – جامعة بنغازي على توجيهاتهم وملاحظاتهم القيمة– كمـــا لا يسعني إلا أن أشكر طلبة وطالبات الدراسات العليا بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي، ولا أنسى أن أشكر العاملين بمكتبة كلية الاقتصاد ومكتبة مركز البحوث الاقتصادية ومكتبة أكاديمية الدراسات العليا، جزاهم الله عني كل خير.

وأخيرا " أرجو من الله عز وجل أن يفيض برحمته على كل من قدم لي يد العون ولو بكلمة، جزى الله الجميع عني كل خير.

أميرة

ملخص الدراسة

تتطلب عملية خصخصة القطاعات العامة بما فيها المصارف ضرورة أن يوفر النظـــام المحاسبي مجموعة من المعلومات التي تساعد على عملية التقييم لأغراض الخصخصة والتي تمكن من تحديد القيمة العادلة للسهم.

ومن هنا كان هدف الدراسة التعرف على مدى ملاءمة المعلومـــات المحاســـبية التـــي يوفرها النظام المحاسبي في المصرف التجاري الوطني لأغراض الخصخصة.

ولغرض التوصل إلى هدف الدراسة والإجابة على السؤال الدراسة الذي مفاده:

ما مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي فـــي المصـــرف التجاري الوطني لأغراض الخصخصة؟

فقد تم استخدام منهج دراسة الحالة وذلك للإجابة على سؤال الدراسة للتوصـــل لهـــدف الدراسة، تم التعرف على البيانات والمعلومات التي ينتجهـــا النظـــام المحاســـبي للمصـــرف التجاري الوطني من خلال طرح مجموعة من الأسئلة والاستفسارات، عن طريق المقـــابلات وتحليل المحتوى للقوائم المالية والتقارير السنوية كأدوات لجمع البيانات والمعلومات للوصول إلى استنتاجات بشأن أهداف الدراسة في المصرف التجاري الوطني وذلك من خلال الإدارات الرئيسية وهي، إدارة المحاسبة، إدارة العمليات المصرفية، إدارة الائتمـــان، إدارة التفتـــيش، إدارة المراجعة الداخلية، الإدارة القانونية، إدارة الشؤون الإدارية.

وكانت فترة الدراسة باعتبار أنها دراسة حالة للمصرف التجاري الـــوطني مـــا بـــين 1/7 إلى 2010 /8/15 ، وخلال هذه الفترة تم إجراء المقابلات مـــع مـــدراء الإدارات فـــي المصرف بالإضافة إلى إتباع أسلوب تحليل المحتوى للقـــوائم الماليـــة والتقـــارير الســـنوية

للمصرف التجاري الوطني لغرض الحصول على نتائج بشأن سؤال الدراسة، فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. عدم اخذ التغير في القوة الشرائية في الاعتبار، أي تجاهل تأثير التضخم على القوائم المالية.
2. توجد استثمارات غير جيدة أدت إلى عدم تحقيق العائد المطلوب منها، كما إن المخصص المحدد لهذه الاستثمارات غير كافٍ، بالإضافة إلى تسجيل الاستثمارات بالتكلفة التاريخية.
3. توجد تسهيلات متعثرة ومخصصات غير كافية لتغطية هذه التسهيلات، وهناك تأخر في تحصيل التسهيلات وبالتالي لا يتم تحصيلها في فترات منتظمة، وهناك تعثر مالي للجهات الحاصلة على التسهيل.
4. لا يتم تقييم الأصول الثابتة بالقيمة السوقية، ولا تؤخذ الحالة الفنية للأصل في الاعتبار، ولا يوجد توافق بين تكلفة الأصل والعمر المتبقي له.
5. عدم توافر تقارير المتابعة الدورية عن القضايا المرفوعة ضد المصرف.

خلال هذه النتائج يمكن القول إن المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي في المصرف التجاري الوطني غير ملائمة لأغراض الخصخصة، وبناء عليه يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات من أهمها:

1. كان من الأفضل عند خصخصة هذا المصرف إن لا يتم الاعتماد على القوائم المالية المعدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية لأنها تعبر عن قيم تاريخية ماضية، وبالتالي لا تعكس القيمة الحقيقية للأصول والالتزامات في المصرف.

2. كان من الأفضل خصخصة هذا المصرف بعد إعادة تقييم الاستثمارات لتحديد الاستثمارات الجيدة وتلك غير الجيدة التي لا تدر عوائد منتظمة باعتبار التقييم يؤدي إلى قيم سوقية عادلة مختلفة عن القيم الدفترية الظاهرة في الدفاتر.
3. كان من الأفضل خصخصة هذا المصرف بعد التأكيد على الضمانات الممنوحة وتقييم التسهيلات الائتمانية لمعرفة التسهيلات المتعثرة والاحتياط لها.
4. كان من الأفضل خصخصة هذا المصرف بعد فحص قيمة الأصول الثابتة ومجمعات استهلاكها لان التكلفة التاريخية المسجلة بها الأصول لا تعبر عن القيمة العادلة في تاريخ التقييم، ومجمعات الاستهلاك المحسوبة بناءً على التكلفة التاريخية لا تعبر عن الانخفاض الحقيقي في قيمة الأصل.
5. كان من الأفضل خصخصة هذا المصرف بعد أن يتم إجراء تسويات للأرصدة المدينة الأخرى.

وتم الخروج ببعض المقترحات التي يمكن أن تكون عناوين بحثية مكملة لدراسة.

1. ما مدى الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبة لأغراض الخصخصة.
2. دراسة مقارنة بين مصرف تم خصخصته ومصرف عام.
3. دراسة مقارنة لمصرف تم خصخصته في فترتين قبل وبعد الخصخصة.
4. التضخم وعلاقته بالتقييم لأغراض الخصخصة.
5. دور الإفصاح المحاسبي في الخصخصة وواقع نظم المعلومات المحاسبية.
6. مدى إمكانية تطبيق مفهوم القيمة العادلة في المصارف التجارية.

قائمة المحتويات

الترقيم	الموضوع	الصفحة
	الآية.	
	الإهداء.	أ
	الشكر والتقدير.	ب
	قائمة المحتويات.	ج
	قائمة الجداول.	و
	ملخص الدراسة.	ز
	الفصل الأول : الإطار العام للدراسة	
1.1	مقدمة.	2
2.1	الدراسات السابقة.	4
3.1	مشكلة الدراسة.	11
4.1	أهداف الدراسة.	13
5.1	أهمية الدراسة .	13
6.1	منهجية الدراسة.	14
1.6.1	تحليل البيانات.	15
2.6.1	مجتمع الدراسة.	15
3.6.1	الحدود الزمنية للدراسة.	15
7.1	تقسيمات الدراسة.	15
	الفصل الثاني: متطلبات الخصخصة	
1.2	مقدمة .	17
2.2	المشاكل والصعوبات التي تواجه سياسة الخصخصة.	19
1.2.2	المشاكل والصعوبات العامة.	20
2.2.2	المشاكل والصعوبات المحاسبية.	21
3.2	دور المعلومات في إنجاح سياسة الخصخصة.	22
1.3.2	المعلومات المحاسبية واحتياجات الخصخصة.	22
1.1.3.2	قيمة وتكلفة المعلومات.	23

الترقيم	الموضوع	الصفحة
2.3.2	الخصائص الكمية والنوعية للمعلومات المحاسبية.	24
3.3.2	خصائص المعلومات المحاسبية التي تتطلبها الخصخصة.	27
1.3.3.2	خصائص المعلومات المحاسبية التي تتطلبها الخصخصة في مرحلة التقييم والتمليك.	28
4.2	القوائم المالية والخصخصة.	29
1.4.2	القوائم المالية ودورها في التقييم لأغراض الخصخصة في ليبيا.	29
2.4.2	إعادة تصوير القوائم المالية.	31
3.4.2	التقارير المطلوب تقديمها لأغراض الخصخصة.	33
5.2	البيانات والمعلومات الملائمة لأغراض الخصخصة.	33
6.2	الخلاصة.	42
	الفصل الثالث: الدراسة العملية	
1.3	مقدمة.	44
2.3	منهجية الدراسة العملية.	45
1.2.3	الإجراءات المتعلقة بهدف الدراسة الفرعي الأول.	46
2.2.3	الإجراءات المتعلقة بهدف الدراسة الفرعي الثاني.	47
3.3	نتائج تقييم المصرف التجاري الوطني من الناحية المحاسبية.	48
1.3.3	الأصول السائلة.	48
2.3.3	الاستثمارات.	50
3.3.3	التسهيلات الائتمانية.	52
4.3.3	الأصول الثابتة.	56
5.3.3	الأرصدة المدينة الأخرى (المديونية).	60
6.3.3	الأرصدة الدائنة (الدائنية).	62
7.3.3	الأرصدة الدائنة الأخرى (الدائنية).	63
	الفصل الرابع: النتائج والتوصيات	
1.4	المقدمة.	66
2.4	النتائج ذات الصلة بأهداف الدراسة الفرعية.	66
1.2.4	نتائج متعلقة بالهدف الفرعي الأول.	66

الترقيم	الموضوع	الصفحة
1.1.2.4	النتائج المتعلقة بأصول السائلة.	67
2.1.2.4	نتائج المعلومات المتعلقة بالاستثمارات.	68
3.1.2.4	نتائج المعلومات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية.	69
4.1.2.4	نتائج المعلومات المتعلقة بالأصول الثابتة.	71
2.2.4	نتائج متعلقة بالهدف الفرعي الثاني.	72
1.2.2.4	النتائج المتعلقة بالأرصدة المدينة الأخرى (المديونية).	72
2.2.2.4	النتائج المتعلقة بالأرصدة الدائنة (الدائنية).	73
3.2.2.4	النتائج المتعلقة بالأرصدة الدائنة الأخرى (الدائنية).	73
3.2.4	النتائج المتعلقة بالهدف الفرعي الثالث.	74
4.4	خلاصة النتائج.	74
5.4	التوصيات.	77
6.4	مقترحات بدراسات مستقبلية.	78
	المراجع.	81
	الملاحق	
	الملخص باللغة الانجليزية	

قائمة الجداول

الترقيم	الموضوع	الصفحة
(3-1)	معلومات عن الأصول السائلة.	49
(3-2)	معلومات عن الاستثمارات.	52
(3-3)	معلومات عن التسهيلات الائتمانية.	55
(3-4)	معلومات عن الأصول الثابتة.	59
(3-5)	معلومات عن الأرصدة المدينة الأخرى (المديونية).	61
(3-6)	معلومات عن الأرصدة الدائنة (الدائنية).	63
(3-7)	معلومات عن الأرصدة الدائنة الأخرى (الدائنية).	64
(4-1)	المعلومات المحاسبية لأغراض إعداد القوائم المالية.	75
(4-2)	المعلومات المحاسبية لأغراض الخصخصة.	75
(4-3)	أسباب عدم ملائمة المعلومات المحاسبية لأغراض الخصخصة.	76

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة:

ساهمت التغيرات السريعة والمتلاحقة في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والقانونية في زيادة الاهتمام بنظم المعلومات المحاسبية باعتبارها وسيلة تحكم الرقابة على أصول الوحدات الاقتصادية، وكذلك باعتبارها وسيلة تلعب دوراً هاماً في تزويد الأفراد والجهات المختلفة سواء كانوا يعملون داخل أو خارج الوحدات الاقتصادية ببيانات مالية يمكن تحويلها إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات المختلفة (كبلان وآخرون، 2007).

ويعتبر نظام المعلومات أهم مصدر للمعلومات لذلك يعتمد عليه متخذ القرار في حصول على المعلومات، سواء داخل الوحدة الاقتصادية وذلك بتوفير المعلومات التي على أساسها يتم اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج وغيرها من القرارات المتعلقة بممارسه كافة الوظائف الإدارية المختلفة، أو خارج الوحدة الاقتصادية وذلك عن طريق توفير المعلومات التي على أساسها يتم اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والقرارات المتعلقة بالاقتراض ومنح التسهيلات الائتمانية.

ويقوم مصممي النظام المحاسبي بتصميم النماذج اللازمة لتجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات، وبيانات ومعلومات متعلقة بكافة أنشطة المؤسسات، ويجب أن تتسم المعلومات بسمات تجعلها صالحة ومفيدة لاتخاذ القرارات لأنه كلما زادت درجة جودة المعلومات كلما زادت جودة القرار المتخذ.

تعتبر المصارف من أهم المؤسسات المالية في الدولة، ويلعب النظام المحاسبي دوراً بارزاً في تحقيق أهداف هذه المؤسسات والذي يعتبر تطبيقاً للفروض والمبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها في المحاسبة المالية، حيث يعني النظام المحاسبي بدراسة النشاط

الذي يقوم به مصممي النظم المحاسبية من أجل قياس الآثار التي تترتب على ذلك النشاط وعرض نتائجه في فترات دورية منتظمة (هلالي، شحاته، 2003).

إن إتاحة المجال أمام القطاع الخاص ليساهم بدرجة أكبر في المؤسسات المالية والتي منها المصارف التجارية يساعد في تنويع الإقراض وتوسيع قاعدة الاستثمار أمامها، باعتبار إن امتلاك وإدارة المصارف ليست غريبة أو جديدة عن الاقتصاد الليبي فقد سبق لليبيين أن ساهموا منذ 1964 وحتى 1969 في 51% من رأس مال كل من مصرف الصحاري والمصرف التجاري والشركة المصرفية الأفريقية ومصرف شمال أفريقيا ومصرف القافلة، وقد دُمِجَتْ هذه المصارف مع مصارف أخرى فيما بعد (عبدالسلام، 2004).

في هذا الإطار تناول الأدب المالي والاقتصادي العديد من التعاريف للخصخصة منها "تمليك القطاع العام إلى القطاع الخاص" وكذلك "تحويل الملكية إلى القطاع الخاص"(كبلان، بادي، 2004).

ومن متطلبات نجاح الخصخصة وجود نظام محاسبي يوفر معلومات ملائمة لعملية الخصخصة واللازمة لإعداد تقارير يستفاد منها في تنفيذ العملية، حيث تستفيد الجهات المتخذة للقرار من تلك التقارير في عملية تقييم المصارف.

ومن الأسباب وراء التركيز على المصارف التجارية في عملية الخصخصة هو تحرير ذلك القطاع، بنقله من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة والأمر الذي يتطلب نظام يوفر معلومات ملائمة لإتمام تلك العملية بدرجة عالية من الدقة(هنيدي، 1995).

2.1 الدراسات السابقة:

إن النظام المحاسبي هو مصدر المعلومات المحاسبية التي لها دور فعال في جميع مراحل الخصخصة، وبذلك عند خصخصة المصارف التجارية يجب التعرف على ما إذا كان نظام المحاسبي للمصارف التجارية يوفر معلومات محاسبية تتلائم ومتطلبات الخصخصة، وفي هذا الصدد فإن هناك العديد من الدراسات السابقة التي أدت إلى توفير خلفية ملائمة لهذه الدراسة.

ومنها دراسة الكيلاني (1990) الذي هدفت إلى أهمية المعلومات المحاسبية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول النامية، واستنتجت الدراسة أن المعلومات المحاسبية لها أهمية كبيرة لجميع المؤسسات المالية، حيث إن المعلومات المحاسبية ذات الكفاءة تساعد على تلبية متطلبات الخصخصة، وأما من حيث التقييم فإن دراسة Daniel (1991) التي هدفت إلى العمل على مشاركة القطاع الخاص في ملكية وحدات القطاع العام وخروج الدولة تدريجياً، وتوصلت الدراسة إلى أنه يجب التدرج والتقييم في عملية التحويل من القطاع العام إلى الخاص ويجب إجراء الإجراءات اللازمة لكل بند من بنود القوائم المالية للعمل إلى الوصول للقيمة العادلة للقطاع المراد خصخصته، لان هناك بعض المؤسسات الذي تم تقييم حساباتها على الرغم من أن حساباتها مبنية على أساس غير صحيح وخصوصاً الأصول والمخصصات.

ومن حيث دور المعلومات المحاسبية في عملية الخصخصة هدفت دراسة محمود (1992) إلى معرفة ما إذا كان للمعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي دوراً مهم في عملية الخصخصة، عن طريق بيان مدى كفاءة المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي، وتوصلت الدراسة إلى أن المعلومات المحاسبية الملائمة لعملية الخصخصة لها دور كبير في عملية

الخصخصة، لذلك يجب التغلب على نقاط الضعف في النظام المحاسبي، كما أوردت الدراسة أن أهمية المعلومات المحاسبية تنبع من كونها تساعد في تحقيق متطلبات الخصخصة التي من بينها: توسيع قاعدة الملكية وتحرير القطاع الخاص وتطبيق آليات السوق الحر، وهذا ما تؤكده دراسة عسيري (2000) التي هدفت إلى التعرف على نوع وطبيعة المعلومات المحاسبية المفصح عنها لخدمة برنامج الخصخصة، وكذلك معرفة مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية لمتطلباتها، وأوضحت إن أهداف عملية البيع لن تتحقق إلا بوجود معلومات ملائمة لإغراض الخصخصة، فدور المحاسبة يكمن في توفير معلومات ملائمة لأغراض الخصخصة وهذا ما يجب أن تركز عليه الوحدات المرشحة لعملية الخصخصة، أما دراسة الشامي (2000) هدفت لاختبار منفعة المعلومات المتعلقة بالقيم السوقية للاستثمارات التي تعتبر بند من بنود المركز المالي، والتي تؤثر في تحديد قيمة السهم العادلة، وذلك عن طريق مقارنة القيمة السوقية بالتكلفة التاريخية للاستثمارات، وتوصلت إلى أن المعلومات المتعلقة بالقيم الدفترية للأسهم تعتبر ملائمة للمستثمرين فيما يتعلق باتخاذ قرارات الاستثمارات في الدول التي بها أسواق مالية، وذلك نتيجة لأن أسعار الأسهم في تلك الأسواق تعكس المعلومات المتعلقة بالاختلافات بين القيم السوقية للاستثمارات وتكلفتها، وأكدت الدراسة على ضرورة احتواء القوائم المالية على المعلومات التي تساعد على توضيح الاستثمارات الجيدة والغير الجيدة وكذلك يجب أن توضح القوائم المالية القيمة السوقية للاستثمارات.

أما من ناحية العاملين باعتبار إن الكوادر البشرية الذي تُعد المعلومة لها تأثير في تطبيق الخصخصة، ومن هنا يجب العمل على أقناع معدي المعلومات أو موظفي المصرف بأهمية تطبيق عملية الخصخصة، وبذلك فإن دراسة Rattso & Srensen (2002) هدفت لتعرف على مدى تأثير الخصخصة على العاملين في القطاع المصرفي، وأوضحت الدراسة

إن نجاح جهود الخصخصة لن تتحقق بغير مساندة حقيقية من العاملين واقتناع تام من جانبهم بأهميتها وإن مقاومتهم تؤثر سلباً على نتائج أعمال الخصخصة، وتعتبر عائقاً يجب التغلب عليه لتنفيذ العملية.

ومن ناحية التقييم المحاسبي لبند الأصول فأن دراسة البدري (2004) التي هدفت لتعرف على المعلومات المحاسبية التي تم الاعتماد عليها في تقييم المشروعات لغرض تحويلها إلى القطاع الخاص، وتوصلت الدراسة إلى إن القيمة الدفترية للأصول قد لا تتفق مع القيمة السوقية لها، وبذلك فإن الأصول الثابتة الظاهرة في القوائم المالية هي قيم تاريخية تم تسجيلها في تاريخ اقتناء الأصل، وحدثت تغييرات كثيرة للأسعار منذ تاريخ الاقتناء، وإن هذا الفرق في السعر يجعل الأخذ بالتكلفة التاريخية غير منطقي ولا يمكن أن يعتد به، كما إن الاستهلاكات التي سبق حسابها في الماضي على أساس التكلفة التاريخية قد لا تعكس الانخفاض الذي حدث في قيمة الأصل وتعطي مؤشرات خاطئة، وأوضحت الدراسة على أنه يجب تعديل الأسعار التاريخية ويعاد احتساب أقساط الاستهلاك عن السنوات الماضية، والتأكد من مستندات الملكية، ويجب تحديد الحالة الفنية للأصول، وتعديل نتيجة النشاط، وبينت الدراسة أيضاً إن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها من خلال مراجعة مكونات بند الديون قد يكون أقل مما يجب، وهذا يعني إن إجمالي الأصول الظاهرة في الميزانية المعدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية قد لا تعطي مؤشراً عادلاً عن القيمة الممكن تحقيقها في حالة البيع، كما يجب حل بعض المشاكل التي منها الديون على الجهات العامة المتعثرة السداد منذ فترة، وتوصلت الدراسة كذلك إلى أن القيمة الواردة في التقارير عبارة عن القيمة الدفترية ولا تعكس القيمة العادلة للتسهيلات الائتمانية والودائع والبنود خارج الميزانية، وأكدت الدراسة على أهمية تعديل القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية.

أما دراسة عبدالسلام (2004) هدفت إلى التعرف على أهم مشاكل القطاع العام من الناحية المحاسبية، وذلك حتى يتم توضيح هذه المشاكل والتغلب عليها، واستنتجت هذه الدراسة أن المصارف التجارية التي تعتبر من القطاعات العامة في الدولة تعاني من تدني الخدمات المصرفية، لذا كان التفكير في كيفية تذليل هذه المشاكل وذلك عن طريق توفير معلومات ملائمة لمستخدميها، ودراسة بيت المال وكاجيجي (2004) هدفت إلى تحديد متطلبات الخصخصة في البيئة الليبية، وتؤكد على ضرورة ملائمة النظام المحاسبي للخصخصة وإن من أهم متطلبات الخصخصة وجود معلومات دقيقة عن الشركات المطروحة للخصخصة، ويجب أن تكون المعلومات المتحصل عليها من النظام المحاسبي ملائمة لتوفر حكماً عادلاً ودقيقاً على المؤسسات المعروضة للخصخصة، وأوضحت الدراسة إن من خصائص القطاع العام في ليبيا، وجود أصول رأسمالية متراكمة لكنها تعطي عوائد متواضعة أو سلبية وتحمل المالية العامة للدولة خسائر فادحة، وأيضاً هناك ضعف في كفاءة الأداء الاقتصادي والمالي والإداري، وارتفاع الديون على المؤسسات العامة مع عجزها على سداد هذه الديون، وكذلك ارتفاع مستحقات بعض المؤسسات العامة مما أدى إلى دمجها وتصفيتها، وتوصلت أيضاً إلى أن التقييم عنصر مهم في عملية الخصخصة.

ومن حيث التقييم فأن دراسة الروياتي (2004) هدفت إلى تقييم الشركات الصناعية الليبية لأغراض الخصخصة في ظل المعايير الاقتصادية والاجتماعية من وجهة نظر محاسبية، وذلك عن طريق دراسة تحليلية للشركات الصناعية الليبية، وتوصلت الدراسة إلى أن الخصخصة يجب أن تسبقها دراسات لتحديد المؤسسات الاقتصادية المستمرة وتلك غير القادرة على الاستمرار لخدمة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية كما أن عملية الخصخصة يجب أن تكون تدريجية، أما دراسة المجبري (2004) هدفت إلى التعرف على مفهوم

وتجارب الخصخصة لبعض الدول، عن طريق عرض هذه التجارب، ومعرفة ما هي معوقات تطبيق الخصخصة، وتبين من الدراسة أنه لكي تتم عملية الخصخصة لابد من تطوير نظام محاسبي ملائم لتنفيذ عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وذلك يتطلب توافر معلومات مالية وإدارية، وأن يتم الإفصاح عنها بشكل واضح في سوق رأس المال، كما يتطلب الأمر توافر أسواق مالية وتوفير معلومات كافية عنها.

ومن حيث توفير عناصر بشرية مؤهلة للعمل في المصارف التجارية في مجال المعلومات على اعتبار إن العنصر البشري المؤهل له دور كبير في عملية أعداد المعلومة لأنه هو المنتج للمعلومة فقد أوضحت دراسة بوخريص (2004) التي كان هدفها مدى تطبيق نظام المعلومات الإدارية بالمصارف التجارية العامة، حيث كانت نتائج الدراسة تؤكد غياب العناصر البشرية المؤهلة والمدربة في المصارف التجارية الليبية في مجال المعلومات بوحدات المعلومات بالإضافة إلى أن كافة المصارف التجارية الليبية لا توفر فيها الأجهزة والبرمجيات المتطورة واللازمة لنظام المعلومات، ودراسة George, Robert, Mary (2005) هي دراسة تلخص نتائج دراسات سابقة عن خصخصة المصارف، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الخصخصة تحسن من كفاءة المصارف وأن الأدب عن الخصخصة يشير إلى أن المصارف المخصصة ينبغي أن تتفوق في أدائها على نظيراتها المملوكة للدولة، إلا أن نجاح عملية الخصخصة سيعتمد على الكيفية التي تنفذ بها عملية الخصخصة.

ودراسة صندوق النقد الدولي عن ليبيا (2005) فكان هدفها معالجة الأوضاع المالية المتدهورة بالنسبة للقطاع العام باعتبار الخصخصة من البنود الأساسية التي يتبناها كل من المصرف الدولي وصندوق النقد الدولي لمعالجة الأوضاع المالية المتدهورة في المؤسسات العامة، وذلك وفقاً لتقرير صدر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام (2000)،

حيث زادت الحكومات في العالم اجمع من بيع أنصبتها في المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص، وحث صندوق النقد الدولي ليبيا لإعادة تقييم إستراتيجية الخصخصة، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن يجب إعادة تقييم إستراتيجية الخصخصة والعمل على تحسين هيكلية المؤسسات العامة بما فيها المصارف، وأوضحت دراسة صالح (2005) وجدت أن القائمين على التقييم يواجهون مشاكل عدة من أهمها عدم توافر معلومات ملائمة تمكنهم من الوصول إلى تحديد القيمة العادلة لرأس المال، وأشارت الدراسة إلى أن القوائم المالية لهذه المشروعات لا توضح التفاصيل المتعلقة بالأصول الخاصة بتلك المشروعات والتي تلعب دوراً كبيراً في تقييمها لأغراض الخصخصة.

دراسة كبلان (2006) هدفت إلى التعرف على ما إذا كانت المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي في الشركات الصناعية الليبية ملاءمه لنجاح الخصخصة أم لا ، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن النظام المحاسبي المطبق في الشركات الصناعية الليبية لا يوفر غالبية المعلومات المحاسبية المطلوبة لا نجاح برنامج الخصخصة. وقد أكدت هذه الدراسة على أن النظام المحاسبي في تلك الشركات لا يوفر بيانات ومعلومات واضحة وتفصيلية عن العاملين والكوادر الفنية والإدارية والمحاسبية، ولا يوجد تحديد واضح لموقفها الضريبي تجاه مصلحة الضرائب، وكذلك لا تقدم معلومات دقيقة وتفصيلية فيما يخص القروض الممنوحة لها، ولا يوفر بيانات ومعلومات تفصيلية عن مديونية ودائنية الشركة، ولا يوفر القوائم المالية المعدلة بمرور الزمن كأساس موضوعي للتقييم ، في حين كانت توفر بيانات ومعلومات تفصيلية عن هيكل رواتب وأجور العاملين ومستوياتهم ونوعياتهم بالشركة، وتوفر أيضاً بيانات ومعلومات تفصيلية عن الأصول ومفرداتها وأعمارها.

أما من حيث الجهود المبذولة من قبل المصرف التجاري الوطني للاستعداد للتكيف مع الخصخصة فقد جاء في دراسة البرغثي (2007) التي هدفت إلى قياس الجهود المبذولة من قبل المصارف للتكيف مع الخصخصة، أن المصرف التجاري جاء أقل مرتبةً من المصارف الأخرى حيث كان ترتيبه الرابع في درجة الجهود المبذولة للاستعداد للتكيف مع الخصخصة.

أما الفاخري (2008) فقد أوضح في دراسته أن المصارف التجارية لا تراعي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عند أعداد القوائم المالية الأمر الذي يؤدى إلى فقد المعلومات المنشورة في تلك القوائم لمصداقيتها مما أثر على أهميتها، وأوضحت الدراسة أن المصارف تتجاهل مبدأ الإفصاح الكافي وهذا يعتبر عيباً في مخرجات هذه القوائم، والجدير بالذكر أن القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية لا تشتمل على إيضاحات كافية حول أهم بنود قائمتي الدخل والمركز المالي؛ الأمر الذي يؤثر على مصداقية تلك القوائم، حيث إن جميع المصارف تقريباً تعتمد أسس محددة في تقدير مخصص الديون المشكوك فيها، وأقساط استهلاك الأصول وكذا مخصصات انخفاض أسعار الاستثمارات إلا أن عدم الإفصاح على هذه التقديرات لا يفيد المستخدم.

وبعد سرد هذه الدراسات السابقة التي تؤكد أهمية مشكلة الدراسة التي تتمثل في أن هناك قصور وغياب في المعلومات المنشورة مما يعيق عملية التقييم لأغراض الخصخصة، وباعتبار إن المصرف التجاري الوطني أحد المصارف التجارية الذي تم خصخصته فعلاً، فهنا كان الهدف من وراء هذه الدراسة هل المعلومات التي تم الاعتماد عليها تفي متطلبات الخصخصة وتعتبر ملائمة.

3.1 مشكلة الدراسة:

تعتبر المصارف التجارية من أهم المؤسسات المالية في الدولة، وبذلك تحتاج هذه المصارف إلى بيئة مناسبة لممارسة نشاطها بدرجة معقولة من الكفاءة، وباعتبار إن المصارف أصابها الضعف بسبب السياسة النقدية والائتمانية التي كانت مسيطر عليها من قبل الدولة أو نتيجة سوء الإدارة، أو عدم وجود كفاءات مصرفية، ولذلك يجب العمل على تهيئة المصرف للتقييم لأغراض الخصخصة، لأن العديد من الدول التي اتجهت نحو خصخصة المصارف العامة دون تحسب انهارت أجهزتها، لهذا لابد من توافر مجموعة من المتطلبات لبلوغ هذه الغاية، أهمها المتطلبات المالية (المعلومات المالية) التي توفرها النظم المحاسبية في المصارف، أي بمعني أن النظم المحاسبية في المصارف يفترض بها توفير مجموعة من المعلومات الملائمة والتي تفيد عند التقييم لعملية الخصخصة، فهي تساعد في إجراء المقارنات لمعرفة الوضع المالي للمصارف، وبذلك يجب التركيز على جودة ودقة المعلومات المحاسبية لأنها تعتبر مطلباً أساسياً وملائماً.

وبالرغم من الدور الذي تلعبه المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي في المصارف إلا أن دراسة صالح (2005) وجدت أن القائمين على التقييم يواجهون مشاكل عدة من أهمها عدم توافر معلومات ملائمة تمكنهم من الوصول إلى تحديد القيمة العادلة لرأس المال وأشارت الدراسة إلى أن القوائم المالية لهذه المشروعات لا توضح التفاصيل المتعلقة بالأصول الخاصة بتلك المشروعات والتي تلعب دوراً كبيراً في تقييمها لأغراض الخصخصة.

وقد جاء في دراسة البرغثي (2007) التي هدفت إلى قياس الجهود المبذولة من قبل المصارف للتكيف مع الخصخصة، أن المصرف التجاري جاء أقل مرتبةً من المصارف الأخرى حيث كان ترتيبه الرابع في درجة الجهود المبذولة للاستعداد للتكيف مع الخصخصة.

أما الفاخري (2008) فقد أوضح في دراسته أن المصارف التجارية لا تراعي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عند أعداد القوائم المالية الأمر الذي يؤدى إلى فقد المعلومات المنشورة في تلك القوائم لمصداقيتها مما أثر على أهميتها، وأوضحت الدراسة أن المصارف تتجاهل مبدأ الإفصاح الكافي وهذا يعتبر عيباً في مخرجات هذه القوائم، والجدير بالذكر أن القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية لا تشتمل على إيضاحات كافية حول أهم بنود قائمتي الدخل والمركز المالي ؛الأمر الذي يؤثر على مصداقية تلك القوائم، حيث إن جميع المصارف تقريباً تعتمد أسس محددة في تقدير مخصص الديون المشكوك فيها، وأقساط استهلاك الأصول وكذا مخصصات انخفاض أسعار الاستثمارات إلا أن عدم الإفصاح على هذه التقديرات لا يفيد المستخدم.

ومما سبق يمكن القول بأن المعلومات المحاسبية التي توفرها النظم المحاسبية قد تؤدي إلى نتائج غير مرجوة من عملية التقييم لأغراض الخصخصة نتيجة الاعتماد على مخرجات القوائم المالية للمصارف التجارية، وفي البيئة الليبية فقد تم تخصيص مصرف الوحدة والصحارى والمصرف التجاري الوطني، بينما تم دمج كلاً من مصرفي الأمة والجمهورية، لذا تم استهداف المصرف التجاري الوطني بهذه الدراسة على اعتبار أنه أخر المصارف التي تم خصخصته وتم تحديد سعر السهم عند الاكتتاب بعشرة دنانير.

وبذلك فإن سؤال الدراسة مفاده. **ما مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي في المصرف التجاري الوطني لأغراض الخصخصة؟**

ولغرض التوصل إلى إجابة على سؤال الدراسة تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل النظام المحاسبي في المصرف التجاري الوطني يوفر بيانات ومعلومات عن الأصول ومفرداتها وأعمارها؟

2. هل النظام المحاسبي في المصرف التجاري الوطني يوفر بيانات ومعلومات عن مديونية ودائنية المصرف؟

3. هل النظام المحاسبي في المصرف التجاري الوطني يوفر بيانات ومعلومات عن هيكل رأس المال (حقوق الملكية)؟

وبالتالي فإن هذه الدراسة سوف تختبر المعلومات المحاسبية التي تم الاعتماد عليها في تحديد سعر السهم للمصرف التجاري الوطني عند خصخصته وطرحه مبدئياً في السوق المالي الليبي.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلي التعرف على مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي في المصرف التجاري الوطني لأغراض الخصخصة.

ولغرض التوصل إلى الهدف الرئيسي تم صياغة الأهداف الفرعية التالية:

1. تحديد مدى توافر البيانات والمعلومات عن الأصول ومفرداتها وأعمارها بالمصرف.
2. تحديد مدى توافر البيانات والمعلومات عن مديونية ودائنية المصرف.
3. تحديد مدى توافر البيانات والمعلومات عن هيكل رأس المال (حقوق الملكية).

5.1 أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من النهج الذي تتبعه الدولة في التوجه نحو سياسة خصخصة القطاع العام بعد حالات فشل بعض مؤسسات القطاع العام في تسيير أعمالها وتحقيق أهدافها.

ونظراً لأن الخصخصة تتطلب توافر معلومات تمكن من تحديد القيمة العادلة لتلك المؤسسات وأن الدولة قد بدأت فعلا في خصخصة قطاعاتها لاسيما المصارف فقد خصص كل من مصرف الوحدة ومصرف الصحارى ودمج كل من الأمة والجمهورية، وأخيراً تم

خصخصة المصرف التجاري الوطني لذا نجد أن هناك ضرورة لتحديد فيما إذا كانت المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي ملائمة لتقييمه وتحديد قيمته العادلة لأغراض الخصخصة.

6.1 منهجية الدراسة:

للإجابة على سؤال الدراسة، فقد تم استخدام منهج دراسة الحالة، وهو عبارة عن فحص لظاهرة ملفتة للانتباه، ويتمثل في جمع معلومات تفصيلية على مدى فترات زمنية مختلفة للحصول على معرفة حول موضوع الدراسة، ودراسة الحالة عادة ما توصف بالأبحاث التمهيدية وتستعمل في مجالات حيث يكون هناك نقص في المعرفة، وتوجد أنواع عديدة لدراسة الحالة منها دراسات الحالة الوصفية الذي يكون فيها الهدف محصور في وصف ظاهرة سائدة (Hussy, Hussy , 1997) وهذا ما تم اعتماده في هذه الدراسة حيث تم استخدام منهج دراسة الحالة الوصفية للوصول إلى استنتاجات حول تساؤلات الدراسة.

حيث إن هذه الدراسة هي دراسة حالة لمصرف قد تمت خصخصته في الفترة الأخيرة وهو المصرف التجاري الوطني فإن هذه الدراسة تطرح سؤالاً هاماً حول مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي لهذا المصرف لأغراض الخصخصة، وللإجابة عن هذا التساؤل تم التعرف على البيانات والمعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي للمصرف التجاري الوطني من خلال طرح مجموعة من الأسئلة والاستفسارات عن طريق المقابلات، والاطلاع على القوائم المالية والتقارير السنوية كأدوات لجمع البيانات للوصول إلى استنتاجات بشأن أهداف الدراسة في المصرف التجاري الوطني وذلك من خلال الإدارات الرئيسية التي لها علاقة بإنتاج وتحليل وتقييم المعلومات الخاصة بالمصرف التجاري الوطني.

1.6.1 تحليل البيانات:

تم تحليل المقابلات بالإضافة إلى تحليل المحتوى للقوائم المالية والتقارير السنوية للمصرف التجاري الوطني لغرض الحصول على نتائج بشأن سؤال الدراسة، وذلك لمعرفة مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي في المصرف التجاري الوطني لأغراض الخصخصة.

2.6.1 مجتمع الدراسة:

باعتبار إن الدراسة دراسة حالة المصرف التجاري الوطني فبذلك سيكون مجتمع الدراسة هو عينة الدراسة.

3.6.1 الحدود الزمنية للدراسة:

تمتد فترة الدراسة وهي دراسة حالة المصرف التجاري الوطني ما بين 1/7 إلى 2010/8/15، وخلال هذه الفترة تم إجراء المقابلات مع مدراء الإدارات في المصرف بالإضافة إلى إتباع أسلوب تحليل المحتوى للقوائم المالية والتقارير السنوية للمصرف التجاري الوطني لغرض الحصول على نتائج بشأن سؤال الدراسة.

7.1 تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربع فصول وهي:

الفصل الأول يتناول مقدمة الدراسة وهي تتضمن التعريف بمشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها وكذلك تساؤلات ومنهجية وتقسيمات الدراسة، أما الفصل الثاني فيتناول متطلبات الخصخصة، وفي الفصل الثالث تم عرض الدراسة العملية، وتم عرض النتائج والتوصيات المقترحة في الفصل الرابع.

الفصل الثاني

متطلبات الخصخصة

1.2 المقدمة:

إن القيام بعملية الخصخصة في البيئة الليبية يجب أن يصاحبها بل ويسبقها مراجعة وإصلاح للقوانين واللوائح والتشريعات ذات العلاقة، وإعادة تقييمها على أسس سليمة وتعديلها من كل ما يعيق الخصخصة، والتأكد من سيادتها وعدالتها واستقرارها وذلك لتحفيز رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، ولتحقيق الإبداع الشخصي والمنافسة الحرة الشريفة لكافة أفراد الدولة، وإيجاد السبل الكفيلة للحد من الفساد، ومحاولة تجميع أكبر قدر ممكن من الآثار الاقتصادية الايجابية مثل المحافظة على مستوى العمالة ما أمكن ذلك، وإدخال التقنية الحديثة والأسلوب الإداري المتقدم في العمل، ورفع مستوى كفاءة الإدارة وتحسين مستوى الأسعار.

وبهذا الخصوص فأن المصارف التجارية المتطورة كفيلة بأن تسهم بقدر هائل في تحقيق مستوى أعلى من النشاط الاقتصادي، وإن الدولة التي تتمتع بنظم مالية متطورة غالباً ما تنجح في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، وعلى الجانب الأخر فإنه مما لاشك فيه أن المصارف في الكثير من الدول قد عانت من التأثير على السياسة النقدية أو توجيه الائتمان أو تحديد أسعار الفائدة بما لا يتناسب مع الظروف الاقتصادية والمالية، وكذلك بسبب عدم وجود أسواق مالية متطورة ومنظمة في كثير من الدول النامية.

وقد انعكس هذا كله على عجز مثل هذه الدول عن تحقيق معدلات نمو اقتصادية معقولة. وهذا ما تؤكده دراسة تلخص نتائج دراسات عن خصخصة المصارف في الدول النامية وردت في عدد خاص بمجلة المصارف والتمويل، وتوصلت هذه الدراسة أيضاً إلى أن خصخصة المصارف تحسن من أدائها، تتوقع نجاح عملية الخصخصة يعتمد على تنفيذها كما وضح (George, Robert, Mary, 2005).

ويمكن القول بأن إصلاح المصارف العامة يتكون من عنصرين رئيسين: (عبدا لخالق، 2000؛ التقي، 2004) كما يلي:

العنصر الأول: إصلاح المصرف المركزي:

ويتطلب إصلاح المصرف المركزي منحه حرية أكبر في إقرار وإدارة السياسة النقدية والائتمانية وتعديل التشريعات بما يكفل فعالية السياسة النقدية والائتمانية ومنحة سلطة أكبر في مجال الإشراف على المصارف التجارية للتأكد من سلامة وضعها المالي والذي يعتبر من العناصر الرئيسية في الاستقرار الاقتصادي.

العنصر الثاني: خصخصة المصارف العامة:

إن المصارف أصابها الضعف بسبب السياسات النقدية والائتمانية التي كانت موجهة من قبل الدولة أو سبب سوء الإدارة، وعدم وجود الكفاءات المصرفية بنسبة لموظفي المصارف بالإضافة إلى ضعف كفاءة مديري المصارف.

وفي ضوء ما سبق فإن هناك رؤية جديدة لإصلاح المصارف عن طريق خصخصة المصارف التجارية العامة لتصبح مصارف مخصخصة وتتلخص هذه الرؤية فيما يلي (التقي، 2004):

1. ضرورة توافر شبكة أمان ضد مخاطر خصخصة المصارف لان العديد من الدول التي اتجهت نحو خصخصة المصارف العامة دون تحسب انهارت أجهزتها المصرفية ولم يكن أمامها إلا تأميم هذه الوحدات، ولعل أبرز دولة قامت بذلك هي شيلي التي أممت عدداً من المصارف.

2. ضرورة تعزيز فعالية المصرف المركزي في مجال الإشراف والرقابة والمتابعة على الأجهزة المصرفية، وتعزيز استقلالية المصرف المركزي عن الدولة، أي ضرورة أن يتمتع المصرف المركزي بالقدرة على التأثير على باقي المصارف التجارية.

ولتحقيق التنمية يجب إيجاد بيئة اقتصادية وقانونية، تساعد على الرفع من مستوى أداء العمل المصرفي وإيجاد حلول للمشاكل التي تعرقل مراحل الخصخصة والعمل على توضيح رؤية الخصخصة للعاملين والمستثمرين ومستخدمي المعلومات، باعتبار إن المعلومات جوهر اتخاذ القرار، ولها انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على المؤسسات، ويتعين أن تتسم هذه المعلومات بسمات تجعلها صالحة للمساعدة في اتخاذ قرارات رشيدة، ولكي تكون معلومة صالحة لاتخاذ القرارات يجب أن يتم التركيز على جودة ودقة المعلومات المحاسبية لأنها تعتبر مطلباً أساسياً وملائماً، باعتبارها من مخرجات النظام المحاسبي، ومما لا شك فيه إن عدم وجود معايير مرجعية لتقييم جودة المعلومات يفقدها المصداقية والملائمة كركيزة لاتخاذ القرارات.

ومن هنا تتمحور مشكلة الدراسة الأساسية في البحث عن مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية التي توفرها النظم المحاسبية في المصارف التجارية (المصرف التجاري الوطني) لأغراض الخصخصة.

2.2 المشاكل والصعوبات التي تواجه سياسة الخصخصة:

هناك العديد من المشاكل التي تواجه مراحل عملية الخصخصة وهي مشاكل إدارية ومحاسبية واجتماعية وقانونية وسياسية وتنفيذية، ويجب العمل على معالجة هذه المشاكل لأن لها دور فعال في نجاح عملية الخصخصة.

1.2.2 المشاكل والصعوبات العامة:

أوضح أيوب (2000) أن عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص عن طريق الخصخصة يتولد عنها مشاكل إدارية ومحاسبية واجتماعية يجب أخذها في الاعتبار، سواء كان ذلك عند اتخاذ قرار الخصخصة أو أثناء تنفيذ الخصخصة أو بعدها.

وفي الكثير من الدول وخاصة الدول النامية تختلف دوافع وأهداف الخصخصة وتعاني غالبية تلك الدول من عدم تقدم أسواق المال والبورصات، وزيادة العجز التجاري والمالي والتضخم والبطالة، وبالتالي فإن من ضمن المشاكل والصعوبات العامة التي تواجه الخصخصة في الدول النامية: المشاكل الإدارية والقانونية والسياسية والتنفيذية والاجتماعية، ويقصد بالمشاكل الإدارية ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعداد المؤسسات المملوكة للدولة للتحول للقطاع الخاص، ومن ذلك على سبيل المثال: أهمية اتخاذ الإجراءات التنظيمية، وتتمثل المشاكل القانونية فيما يطلق عليه "تسهيم المؤسسات العامة" أي تحويلها إلى شركات مساهمة، وما يلحق بذلك من إجراء تغييرات جوهرية في حوافز الإدارة (أيوب، 2000).

أما المشاكل السياسية وهي التي تعوق عملية الخصخصة في الدول النامية، فتظهر في المعارضة العمالية المحتملة لسياسة الخصخصة والتي يتوقف تأثيرها الفعلي على النظام السياسي القائم، ومدى قوة نقابات العمال، واعتمادهم على الوظائف العامة في الحصول على مواردهم المالية، علاوة على درجة السماح لهم بتملك جانب من أسهم الشركات المطروحة للبيع (النجار، 1988).

أما المشاكل التنفيذية وتتمثل في معيار أو معايير إجراء عملية الخصخصة ومن الجهاز الذي يقرر أو ينفذ عملية الخصخصة بما في ذلك تحديد أسعار الموجودات وبيع المؤسسات التي يراد تحويلها، وما هي الطريقة المستخدمة لتقييم أصول المؤسسات، والتقييم عنصر مهم

في عملية الخصخصة، وفي المقابل فإن البيع بأسعار أقل مما يجب يؤدي إلى خسائر وانخفاض للعائدات المتوقعة للخزانة العامة.

أما المشاكل الاجتماعية تتجلى في الأمور المتعلقة بالعمالة وازدياد ظاهرة البطالة، سواء كان ذلك عن طريق الاستغناء عن العمالة الزائدة، أو تقليل فرص العمل نتيجة استخدام التكنولوجيا الحديثة، إن معالجة هذه القضية أمر أساسي في إنجاح عملية الخصخصة، فخروج العمالة وتقليل إعدادها أمر لا مفر منه لإنجاح خصخصة المؤسسات العامة، ومن الصعوبات أيضاً تلك المتعلقة بالقطاعات التي يجب أن تشملها عملية الخصخصة، وما هي القطاعات أو المؤسسات التي ترتبط بالسياسة العليا للدولة والتي لا يجب أن تشملها عملية الخصخصة (بيت المال، كأجيجي، 2004).

وهنا لابد من التأكيد على أن العوامل المحاسبية وحدها لا تكفي لنجاح العملية، فالعوامل الاجتماعية والسياسية والقانونية قد يكون لها دور كبير في النجاح أو الفشل، فهذه العوامل تسهم جميعها مساهمة فعالة في نجاح هذا البرنامج.

2.2.2 المشاكل والصعوبات المحاسبية:

تعد الخصخصة عملية بالغة التعقيد في الدول النامية، إذ يعترضها كثير من العقبات المحاسبية وتتلخص هذه العقبات في ضرورة توافر درجة عالية من الخبرة الفنية لتقييم أصول القطاع العام وتحديد السعر المناسب لها، بما يضمن تجنب المضاربة في أسعار هذه الأصول، فضلاً عن جمود الأسواق المالية وضيق نطاقها، وتعد الأخيرة من أهم العقبات التي تعترض نجاح عملية الخصخصة، إذ أن توافر أسواق مالية متطورة تسهم في توفير قدر كبير من الإمكانات اللازمة لتطبيق برنامج الخصخصة كما بينة مفلح (2003)، أضف إلى ذلك مشكلة نقص موارد الموازنة العامة اللازمة لتمويل تكاليف خصخصة الملكية، مثل دفع مكافآت إنهاء

الخدمة للعاملين الذين يتم الاستغناء عنهم، كذلك الموارد اللازمة لتسوية الالتزامات المالية المستحقة على المؤسسات المراد خصخصتها، وأحيانا تؤدى سياسات التوظيف المستخدمة، إلى زيادة عدد العاملين في المؤسسات العامة، كما أقرت سياسات الأجور واتفاقيات عقود العمل الاجتماعية، حق العاملين في الحصول على مكافآت سخية أثناء الخدمة إلا أن نقص الموارد المتاحة لذلك، كانت تؤدي إلى عرقلة تنفيذ جزء كبير من برنامج الخصخصة (النجار، 2002).

3.2 دور المعلومات في إنجاح سياسة الخصخصة:

إن للمعلومات دوراً بارزاً وهاماً في إنجاح تطبيق سياسة الخصخصة، لأن المعلومة هي أساس وجوهر اتخاذ القرار سواء داخل أو خارج الوحدة الاقتصادية.

1.3.2 المعلومات المحاسبية واحتياجات الخصخصة:

إن متخذي القرارات يواجهون مشكلة عدم كفاية المعلومات التي تمكنهم من اتخاذ القرار السليم، لاسيما قرار خصخصة بعض القطاعات والذي يعتمد بدرجة كبيرة على المعلومات، وبالنظر إلى تقرير اللجنة الشعبية للرقابة والمتابعة الشعبية، عن نتيجة فحص حسابات مصرف الوحدة (1993)، تبين إن المصرف لا يقوم بإجراء الدراسة الكافية للعمليات الائتمانية وذلك لعدم توفر المعلومات المناسبة للقيام بمثل هذه الدراسات، وبالرغم من الدور الهام الذي تسهم به المصارف الليبية في دعم الاقتصاد الوطني إلا أن بعض التقارير السنوية والتي منها التقارير السنوية الخاصة بمصرف الجمهورية لسنة (1994- 1995). أشارت إلى أن إدارة الائتمان تواجه العديد من المشاكل في أداء مهامها ومن هذه المشاكل انخفاض نسبة القروض والتسهيلات الممنوحة من قبلها، وتراكم التزامات زبائن المصرف، وهذا قد يعود إلى نقص المعلومات لهذه المصارف.

كما أن هناك دراسة أخرى توضح إن القروض لا توفر الدخل المناسب وتحد من سيولة المصارف وارتفاع عنصر المجازفة فيها بسبب نقص المعلومات المحاسبية (عبدالسلام، 1995: 9).

كما أوضح جرناز (1996) إلى وجود عجز واضح في توافر القوى العاملة المؤهلة في مجال المعلومات، وقد أوصت الدراسة بضرورة تحديث الأجهزة الإدارية وإتباع أساليب أكثر تطوراً أو أكثر كفاءة والابتعاد عن الأساليب التقليدية التي تعتمد على التخمين أكثر مما تعتمد على المعلومات الكمية والنوعية في توقع المخاطر والتعامل معها.

وفي ندوة الاستثمار في المشروعات الصغيرة، أشار المشاركون بالندوة إلى أن من أهم أسباب فشل المشروعات الصغيرة النقص الشديد في المعلومات وصعوبة الحصول على المتوفر منها (المغربي، 2003).

وهذه الدراسات توضح أن هناك نقص في المعلومات المحاسبية والذي بدورة يعتبر عائق يحيل دون اتخاذ القرار السليم سواءً كان هذا القرار متعلق بالخصخصة أو غيرها من الأمور، حيث أن ذلك يعزز من أهمية المعلومات، فقد تزايد الطلب نحو توفر المعلومات التي تحتاجها المؤسسات ومتخذ القرار، وأن تكون دقيقة وتكلفتها مناسبة.

1.1.3.2 قيمة وتكلفة المعلومات:

إن كل جزء من الأجزاء المكونة للمعلومات والتي تم تجميعها وتخزينها واسترجاعها ومعالجتها وتقديمها لمستخدميها لها تكلفة خاصة أذا ما أخذ في الاعتبار التكلفة المتعلقة بالنظام المناسب. حيث إن استخدام الحاسب باعتباره أحد التقنيات الحديثة المستخدمة في إنتاج المعلومات يضيف تكلفة تراكمية للمعلومات لربما تكون أعلى من قيمة المعلومة نفسها.

أن تحديد قيمة المعلومة أمراً ليس بالسهل نظراً لارتباط المعلومة بالقرارات ونتائجها والتي غالباً ما يتعلق بأمور مستقبلية من الصعب الحكم على قيمتها سلفاً ولذلك كثيراً ما يتبع متخذ القرار تقرير تقريبي لقيمة المعلومة. وتعتبر المعلومة ذات قيمة في حالة احتوائها على قيمة إضافية للقرار المتخذ، وحيث أن هذه القيمة يحددها متخذ القرار عن طريق الفرق بين النتائج المتحصل عليها من اتخاذ أفضل بديل بدون المعلومة وبين النتائج المتحصل عليها من اتخاذ القرار بوجود المعلومة (بوخريص، 2004).

2.3.2 الخصائص الكمية والنوعية للمعلومات المحاسبية:

نظرا لصعوبة تحديد قيمة المعلومات فإنه من الممكن التعرف على الخصائص العامة والتي يجب أخذها في الاعتبار بما قد يسهل تحديد هذه القيمة، وإن المعلومات الجيدة هي التي تتصف بهذه الصفات وتؤثر في سلوك متخذ القرار (شحاده، 1995؛ حسين، 2006).

1. **إمكانية الوصول إلى المعلومات:**

وتشير هذه الخاصية إلى سهولة وسرعة الحصول على المعلومات، ويمكن قياس سرعة الحصول على المعلومات بالزمن الذي يتم استغراقه وتحويل الزمن إلى ما يعادله من وحدات نقدية.

2. **الشمول:**

وتشير هذه الخاصية إلى درجة الكمال في المعلومات، وأن تكون المعلومات المقدمة معلومات كاملة تغطى كافة جوانب اهتمامات مستخدمها أو جوانب المشكلة المراد أن يتخذ بشأنها القرار، كما يجب أن تكون المعلومات في شكلها النهائي ولا يقوم مستخدمها بإجراء بعض عمليات التشغيل الإضافية حتى يتحصلوا على المعلومات المطلوبة، وبالتالي فإن المعلومات غير الكاملة من حيث المضمون ستؤثر سلباً على

استفادة متخذ القرار من هذه المعلومات، وتعتبر هذه الخاصية غير ملموسة بطبيعتها وبالتالي يصعب قياسها كمياً.

3. **الدقة :**

وتشير هذه الخاصية إلى مدى خلو المعلومات من الخطأ، حيث يوجد نوعين من الأخطاء التي قد ترتكب عند تناول عدد كبير من وحدات البيانات وهي أخطأ النسخ والأخطاء الحسابية.

4. **الملاءمة:**

وتشير هذه الخاصية إلى مدى ملاءمة المعلومات لاحتياجات مستخدميها، ويجب أن تكون المعلومة ملاءمة للغرض المعين، بمعنى أن تتلاءم المعلومات مع الغرض الذي أعدت من أجله، ويمكن الحكم على مدى ملاءمة أو عدم ملاءمة المعلومات بكيفية تأثير هذه المعلومات على سلوك مستخدميها، فالمعلومات الملاءمة هي التي ستؤثر على سلوك متخذ القرار وتجعله يعطي قراراً يختلف عن ذلك القرار الذي كان يمكن اتخاذه في حالة غياب هذه المعلومات كما وضح علي (2006)، وإن المعلومات تؤثر على القرارات الاقتصادية ويمكن التحقق من خاصية الملاءمة من خلال المستخدمون الرئيسيون للقوائم المالية كما بين أبو زيد (2000)، وبما إن أحد الأهداف الرئيسية للتقارير المالية هو توصيل المعلومات لإخلاء مسئولية الوحدة أمام الأطراف التي تكون مسؤولة أمامها.

5. **التوقيت:**

وتتعلق هذه الخاصية بالوقت الذي يستغرق لإدخال البيانات وإجراء العمليات التشغيلية عليها وتقديم النتائج إلى مستخدمها، بمعني تقديم المعلومات في الوقت المناسب بحيث

تكون متوافرة وقت الحاجة إليها حتى تكون مفيدة ومؤثرة، ويتعين تخفيض الزمن اللازم لتحويل البيانات إلى معلومات بما يزيد من فاعلية خاصية التوقيت، وقد يمكن قياس هذه الخاصية كمياً وإن كان ذلك ليس بالدقة المطلوبة.

6. **الوضوح:**

وتشير هذه الخاصية إلى درجة خلو المعلومات من الألغاز، بمعني أن تكون المعلومات واضحة ومفهومة لمستخدمها، فالمعلومات غير المفهومة لن تكون لها أي قيمة حتى ولو تم تقديمها في الوقت المناسب لمتخذ القرار، ويمكن قياس قيمة الوضوح إذا تم قياس تكلفة تعديل التقارير.

7. **المرونة:**

تعني المرونة إمكانية استخدام المعلومات عن طريق أكثر من مستخدم واحد، ويصعب عادة قياس هذه الخاصية.

8. **القابلية للتحقيق:**

تشير إلى إمكانية وصول أكثر من شخص إلى نفس النتائج من خلال فحص ذات المعلومات، أي تشير إلى درجة الاتفاق بين عدد من مستخدمي المعلومات بصدد فحص نفس المعلومات.

9. **عدم التحيز:**

وتعني هذه الخاصية عدم وجود أي تغيير مقصود في المعلومات بغرض التأثير على الشخص الذي يتحصل عليها لاتخاذ قرار معين والقيام بتصرف معين.

10. القابلية للقياس الكمي:

وتشير هذه الخاصية إلى طبيعة المعلومات الرسمية والتي يتم أنتاجها من نظام رسمي للمعلومات، وعلى الرغم من أن الآراء والإشاعات تعتبر نوعاً من المعلومات إلا أنها خارج نطاق النظام الرسمي للمعلومات (شحاده، 1995؛ حسين، 2006).

3.3.2 خصائص المعلومات المحاسبية التي تتطلبها الخصخصة:

يتمثل دور المحاسبة كما أوضح بوزيد (1994) في توفير معلومات عن الوحدة الاقتصادية أو المؤسسات العامة التي تعمل بها، وحتى تكون هذه المعلومات ملائمة وموضوعية، ووقتية ، وقابلة للمقارنة – سواء كان ذلك للشركة الواحدة ومن فترة إلى أخرى أو بالمقارنة ما بين الشركات العاملة، فيجب أن تعد هذه المعلومات وتعرض وفق إطار من المبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها، والمعروف أن المعلومات المالية التي تقدمها المحاسبة تخدم فئات وأطراف متعددة، من أصحاب المشروع، والمستثمرين، والمقرضين والجهات العامة وغيرهم، وهناك حاجة للمعلومات المحاسبية لمواجهة المتطلبات الآتية:

1. تقييم المشروعات من قبل الدول.
2. تقييم المشروعات المراد نقلها إلى القطاع الخاص والتعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على عملية الخصخصة.
3. مراقبة الأداء الاقتصادي والاجتماعي للشركات الأجنبية.
4. خدمة سوق الأوراق المالية وتقديم معلومات لكل من المحلل المالي والمستثمر وغيرها من الفئات ذات العلاقة.

1.3.3.2 خصائص المعلومات المحاسبية التي تطلبها الخصخصة في مرحلة التقييم والتمليك:

تعتبر المعلومات المالية الأساس في تقييم أصول الشركة المعروضة للتمليك، فكما هو معلوم فإن الوصول إلى القيمة العادلة للأصول المملوكة يحتم تقييمها وفقاً لطرق التقييم المتعارف عليها، وحتى يتم ضمان سلامة وموضوعية نتائج عملية التقييم من الضروري أن تعد التقارير وفقاً لمبادئ ومعايير محاسبية متعارف عليها.

وبالرجوع إلى التجربة الليبية في هذا المجال، فقد أوكلت الهيئة العامة للتمليك والاستثمار موضوع تقييم الوحدات الاقتصادية بغرض التمليك إلى مجموعة من المكاتب المحاسبية المتخصصة، حيث اعتمدت هذه المكاتب بالدرجة الأولى على البيانات المحاسبية المتاحة لهذه الوحدات، وبتقييم أعمال هذه المكاتب اتضح جلياً، أثر غياب الإطار المفاهيمي- المبادئ والقواعد المحاسبية- في إعدادها وما نتج عنه من قصور في بعض المعالجات المحاسبية وعدم الاتساق في تلك المعالجات ما بين تلك المكاتب المحاسبية المختلفة منها استخدام بعض السياسات المحاسبية في التلاعب في المعلومات المنشورة، وعلى اعتبار أن هذه المعلومات هي من إنتاج إدارة الشركة والتي يمكنها نشر المعلومات التي تخدم مصالحها، بالتالي فإن غياب إطار واضح ومحدد من المبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها، يجعل مهمة الدولة وأصحاب المشروع في مراقبة ومتابعة أداء المؤسسات العامة من المهام التي يجب التركيز عليها (عاشور، 2004).

وبهذا الصدد فإن المعلومات التي تتطلبها الخصخصة هي تلك التي تساعد على تسوية أوضاع العاملين المالية أو تعديل هيكل رأس المال، معلومات تساعد في تحديد القيمة العادلة للمؤسسات المطروحة للخصخصة وإعداد التنبؤات المستقبلية (أبو زيد، 1994).

4.2 القوائم المالية والخصخصة:

1.4.2 القوائم المالية ودورها في التقييم لأغراض الخصخصة في ليبيا:

تعد القوائم المالية المصدر الرئيسي للمعلومات التي تحتاجها الجهات المختلفة ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية لاسيما وإن الدولة تتخذ خطوات نحو خصخصة بعض مصارفها بالإضافة إلى سعيها إلى تفعيل سوق الأوراق المالية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ويفرض ذلك ضرورة احتواء القوائم المالية المعدة من قبل المصارف على معلومات تتصف بالملاءمة والموضوعية والقابلية للمقارنة وإن تتوفر في الوقت المناسب، ولا يمكن توفير هذه الخصائص في المعلومات المنشورة إلا من خلال إعدادها وفقاً لإطار من المبادئ المحاسبية والقواعد المتعارف عليها وإن يتم مراجعتها من قبل مراجعين على مستوى معين من التأهيل وفقاً لمعايير مراجعة متفق عليها حتى يمكن للمستثمر الحالي والمتوقع اتخاذ القرار (عاشور، 2000).

وفي الإطار المحاسبي المحلي فإن دراسة صالح (2005) أوضحت إن هناك مشاكل محاسبية توثر في المعلومات المستخرجة من القوائم، وهي مشاكل تقييم الأصول وعدم تحديد مجمع استهلاك لكل بند على حده، هذه المشاكل يمكن اعتبارها عائق أمام الخصخصة، كما توضح الدراسة مشاكل أخرى وعيوب في القوائم المالية هي تقدير مخصص الديون المشكوك في تحصيلها حيث أنها لا تفيد مستخدمي القوائم في معرفة مدى إمكانية تحصيل الذمم، كما تعد القوائم المالية وفقاً للأساس التاريخي للأحداث المالية وتستخدم هذه القوائم المبنية على معلومات تاريخية في التوقعات للمستقبل كما إن الميزانية العمومية لا تعبر عن القيم الجارية للأصول وبالتالي فإنها لن تكون ملاءمة كما ينبغي وتؤدى إلى المغالاة في الربح في فترات ارتفاع الأسعار، كل هذه المشاكل في القوائم المالية لا تخدم متطلبات الخصخصة التي تعتمد

بشكل كبير على مستخرجات القوائم المالية وبالتالي يجب العمل على السيطرة على هذه المشاكل ومحاولة الحد منها.

كما وضحت دراسة الفاخري (2008) بأن رأي المراجع الخارجي في القوائم المالية للمصارف التجارية تُعد وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ووضحت الدراسة أن في حقيقة الأمر هناك غياب في تطبيق بعض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وهذا ما يخلق الشك في جودة مخرجات القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية.

وتبين الدراسة أيضاً أن المصارف التجارية الليبية لا تراعى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عند إعداد القوائم المالية، الأمر الذي يؤدى إلى فقدان المعلومات المحاسبية المنشورة لأهميتها، وبالتالي عدم الاستفادة منها في اتخاذ القرارات. بالإضافة إلى إن التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية لا تتلاءم مع احتياجات مستخدميها مما قد تعني تحيزها لفئات دون غيرها، وأشارت الدراسة كذلك إلى إن القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية لا تشمل عن إيضاحات كافية حول أهم بنود الميزانية أو قائمة الدخل الأمر الذي يؤثر سلباً في مصداقية تلك التقارير وعدم الاعتماد على المعلومة منها، كما إن المصارف التجارية الليبية لا تلتزم بنص قانون المصارف رقم (1) لسنة (2005) بالإفصاح عن الالتزامات المحتملة والأثر المقدر لها على القوائم المالية الأمر الذي لا يدعم فرض الاستمرارية كأحد أهم الفروض المحاسبية، كما أنه لا تتوفر المعلومات التفصيلية عن دائنية المصارف ومديونيتها وهذا بطبيعة الحال يعيق من عملية تقييم المصارف تمهيداً لخصخصتها.

وبهذا الخصوص أوضح John (2006) إن هناك بعض المؤسسات تقيم بنودها وفقاً لأسس غير صحيحة خصوصاً تلك المتعلقة بتقييم الأصول ومخصصات الديون المشكوك فيها. وكذلك فإن بعض الالتزامات لا يتم الإفصاح عنها في الميزانية، مما يثير تساؤل الملاك

الجدد حول آلية تقييم تلك المؤسسات في ضوء غياب وقصور بعض المعلومات وما لذلك من تأثير على قيمة المؤسسات المراد خصخصتها.

وقد ذكر أبو زيد (1994) أنه للتغلب على المشاكل المتعلقة بتقييم كل بند من بنود القوائم المالية يجب:

1. بناء إطار مفاهيمي محاسبي يمكن من تطوير الأنظمة المحاسبية لإنتاج معلومات ملاءمة تسهم في إعداد تنبؤات مستقبلية للمؤسسات المعروضة للخصخصة ودعم السوق المالي وتطوير المنافسة.
2. توفير البيئة المحاسبية المناسبة للخصخصة من تدقيق وتنظيم ومراجعة البيانات المالية والمحاسبية وتوفير المعلومات اللازمة للخصخصة.

2.4.2 إعادة تصوير القوائم المالية:

تعد القوائم المالية وفقاً للفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ومن هذه المبادئ مبدأ التكلفة التاريخية الذي يقضي بأن يتم تسجيل الموجودات بتكلفة اقتنائها ولا يعتد بأي تغير يطرأ على قيمها بعد تاريخ الاقتناء، هذا ما يقتضيه فرض ثبات قيمة النقود وهذا يعني ثبات قيمة وحدة النقود وعدم تغييرها عبر الزمن.

إن الاعتماد على فرض ثبات قيمة النقود في ظل التضخم هو تشويه في القوائم المالية المعدة وفقاً للتكلفة التاريخية ومن الخطأ افتراض ثبات وحدة النقد في ظل ارتفع أسعار السلع والخدمات، مما يجعل تلك القوائم مضللة ولا تعبر عن الوضع المالي الحقيقي لها، فقائمة المركز المالي لا تعبر عن المركز المالي الحقيقي للأصول والتزامات، إذ تظهر الأصول الثابتة بأقل من قيمتها الحقيقية لأنها مسجلة بالتكلفة التاريخية، مما يجعل تلك القائمة تفقد المعنى التعبيري لها وتصبح مجرد تجميع لوحدات نقدية ذات قيم مختلفة

لاختلاف الفترات التي تم اقتناء الأصول فيها، أما العناصر النقدية مثل النقدية والمدنيين وغيرها فإنها تتعرض لخسارة القوة الشرائية في فترات التضخم بسبب انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد.

أما حقوق الملكية (رأس المال والأرباح المحتجزة والاحتياطيات) والتي تظهر بقائمة المركز المالي بتكلفتها التاريخية لا تعبر عن حقوق المالكين في المؤسسات بصورة صحيحة، أما فيما يتعلق بقائمة الدخل فإن الأرباح تظهر بشكل مبالغ فيه بسبب مقابلة إيرادات الفترة بالأسعار الجارية بالمصروفات بأسعار تاريخية يؤدى ذلك إلى المبالغة في الأرباح وإضعاف قدرتها التشغيلية وأرباحها المستقبلية المحتملة، هذا فضلاً عن كونه يعد مؤشراً خاطئاً للمستثمرين عند اتخاذ قراراتهم، وتحمل المؤسسات ضرائب مرتفعة تعد في حقيقة الأمر ضرائب على رأس المال وليس على الدخل، هذا فضلا على مطالبة العمال بأجور مرتفعة نتاجاً لارتفاع الدخل، كما قد تسفر توزيعات الأرباح المرتفعة والضرائب العالية في استنزاف النقدية المتوفرة في المؤسسات.

ولا يقف آثر التضخم على القوائم المالية عند هذا الحد بل تتعداه إلى صعوبة المقارنة بين القوائم المالية سواء للمؤسسة نفسها من فترة لأخرى أو للمؤسسات مختلفة، ويرجع ذلك إلى أن المؤسسات التي تملك أصول قديمة تظهر في ظل التضخم على أنها أكثر كفاءة وربحية من تلك المؤسسات التي تملك أصول تم شراؤها حديثاً، مما يتطلب العناية عند إجراء تلك المقارنات، وهذا يتطلب إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية حتى تصبح قابلة للمقارنة (الصيح، 2005 : 48-49).

3.4.2 التقارير المطلوب تقديمها لأغراض الخصخصة:

تعد الجهة المختصة بتقييم المؤسسات لأغراض الخصخصة تقييماً لموجودات المؤسسات ومحاولة الوصول إلى المركز المالي العادل للوصول إلى القيمة الاقتصادية العادلة للمؤسسات المراد خصخصتها باستخدام طرق تقييم مختلفة، ومن ثم إعداد تقاريرها موضحاً قيمة المؤسسة والنتائج التي تم التوصل إليها من عملية التقييم وعادة ما يتم إعداد التقارير التالية (العسيري، 2002):

1. تقرير مختصر يتضمن أهم المعلومات الملائمة للخصخصة والضرورية للمستثمرين الوطنيين والأجانب.
2. التقرير النهائي على ضوء الأعمال التي تم التقييم بها في شكل تقرير علمي يسهل على المستثمرين الوطنيين والأجانب اتخاذ القرار.

5.2 البيانات والمعلومات الملائمة لأغراض الخصخصة:

تعتمد الخصخصة على توافر المعلومات التي يمكن من خلالها تحديد قيمة المؤسسة المراد خصخصتها، فهي تساعد على تحديد قيمتها العادلة التي تعكس القيمة العادلة للأصول والالتزامات.

1.5.2 الأصول:

1.1.5.2 النقدية:

وهي تمثل مقدار السيولة المتوفرة لدى المصرف، وحيث إن النقدية المملوكة للمصرف تدخل في تحديد قيمته، ويتم تقييم أرصدة النقدية بالمصرف بالعملة المحلية على أساس الرصيد الدفتري بعد المطابقة مع كشوف التسوية، وكذلك تقييم أرصدة النقدية بالعملة الأجنبية

على أساس أسعار الصرف في تاريخ التقييم بعد المطابقة مع كشوف التسوية (حماد، سلامة، محمد، 2009).

2.1.5.2 الاستثمارات:

تعرف الاستثمارات بأنها توظيف للأموال بقصد الحصول على عائد كما عرفها كبلان والزوي (2009: 763)، وبذلك تتجه المصارف التي لديها وفر في الأصول السائلة للبحث عن وسائل لاستثمارها بما يحقق عوائد للمصرف من ناحية والمساهمة في التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى وهذا ما أكده عامر (2002)، وإن الجزء الخاص بالاستثمارات من المحفظة يتم تحليله عند عملية التقييم من السجلات، والتي عادة ما تذكر نوع الورقة المالية، والقيمة الاسمية والقيمة الدفترية، ومع ذلك يجب التأكد من الوجود الفعلي للأوراق المالية والتأكد من كيفية إثبات عمليات اقتناء الاستثمارات في الدفاتر ومدى تحقيق العوائد المالية من تلك الاستثمارات (حماد، 2000 ؛ الصفار 2003).

والتأكد من عملية تقييم هذه الاستثمارات بالقيمة السوقية حيث يتم تقييم الأوراق المالية بقيمتها السوقية المعلنة في نشرة السوق المالي في تاريخ التقييم.

وعند التأكد من صحة هذه المعلومات من المستندات المؤيدة يجب تحديد الاستثمارات التي تعتبر جيدة والتي تدر عائد للمصرف وتلك غير الجيدة والتي لا يتحصل المصرف منها على ذلك العائد كما يجب تكوين مخصصات هبوط أسعار أوراق مالية لمواجهة الخسائر المتعلقة بتلك الاستثمارات (حماد، 2002).

وتعتبر المخصصات من المعلومات المهمة والجيدة والتي يستفاد منها في التقييم لأغراض الخصخصة فهي أحد البنود المؤثرة في تحديد قيمة المؤسسة (ضيف، 2002).

3.1.5.2 التسهيلات الائتمانية:

تعرف هذه الحسابات في فقه الإدارة المصرفية بإدارة الموجـــودات أو إدارة الربحيـــة وهي تمثل المصدر الرئيسي لدخل المصرف من فوائد وعمولات بالإضافة إلى الفوائد التـــي يتحصل عليها المصرف من الاستثمارات (التقارير السنوية لمجلس الإدارة بمصرف الوحدة، لسنة 2004 – 2007)، وتعتبر القروض من أهم مصادر الدخل التي تعتمد عليها المصارف لاسيما المصارف التجارية الليبية من خلال حصولها على معدلات فائدة ثابتة، ويمكن تصنيف قروض المصارف في مجموعات وذلك من زوايا مختلفة، إلا أن التصنيف الذي يخدم التقيـــيم لأغراض الخصخصة يعني تقسيم القروض وفقاً لما يلي (عطية، 2003):

أ. **القروض بدون ضمانات عينية:**

وهي قروض يمنحها المصرف لعملائه بضمانات شخصية، إذ يعتمد المصرف أساساً على متانة المركز المالي للعملاء وسمعتهم كضمان لسداد القرض.

ب. **القروض بضمانات عينية، وتشمل:**

1. **القروض بضمان بضائع**، وهي قروض يمنحها المصرف بضمان بضائع.
2. **القروض بضمان أوراق مالية**، وهي قروض تمنح بضمان أوراق ماليـــة يودعهـــا العميل، ويشترط أن تكون الأوراق المالية جيدة وسهلة التـــداول ولا تقـــل قيمتهـــا السوقية عن قيمتها الاسمية.
3. **القروض بضمان أوراق تجارية**، وفيها يفتح المصرف اعتماداً للعميل مقابل أن يقدم العميل كمبيالات مسحوبة لأمره من أشخاص آخرين معروفين للمصرف، ويتمتعون بسمعة حسنه، وبهذا الخصوص يجب أن تكون القروض ممنوحة وفقـــاً لضـــمانات كافية متوافرة لدى إدارة الائتمان، يمكن للمقيمين الحصول عليها بسهوله عند قيامهم

بالتقييم وتعتبر القروض منتظمة إذا كانت مضمونة جميعها من قبل أمانة اللجنة الشعبية العامة للمالية أو مصرف ليبيا المركزي أو جهات عامة أخرى وبالتالي تصنف بأنها قروض منتظمة أي يمكن تحصيلها.

4. **القروض بضمانات أخرى متنوعة**، ومن أبرز أمثلتها السلف التي تمنح للعاملين بضمان مرتباتهم، ويجب أن تمنح السلف وفقاً للإجراءات القانونية، وأن يتم استقطاع الأقساط المستحقة في مواعيدها.
5. **القروض بضمان رهن عقاري**، وهي قروض تمنح بضمان الأراضي والمباني، ويجب أن تحتوي ملفات التسهيلات الممنوحة بضمان عقاري على عقد التسهيل والشهادة العقارية مثقلة برهن لصالح المصرف وذلك الضمان حق المصرف في ذلك العقار في حالة عدم السداد (ضيف، 2002).

أما في حالة القروض غير المنتظمة فتظهر عندما يقوم المصرف بفحص وتصنيف التسهيلات الائتمانية من ملفات التسهيلات ويتضح إن هناك تسهيلات متعثرة بسبب التأخر في السداد أو أن تكون هذه التسهيلات مضمونة من جهات لا يكون لها وجود من الناحية القانونية، أو عدم وجود مستندات كافية للتسهيلات الممنوحة، وبذلك يصبح ضرورياً دراسة الضمانات المقدمة للحصول على التسهيلات الائتمانية لضمان إمكانية تحصيلها للقروض وأن يتم تكوين مخصص لمواجهة عدم التحصيل (حماد، 2000؛ مصطفى، 1994).

وبهذا الخصوص يجب دراسة الضمانات وتحديد إمكانية التحصيل من عدمه بصفة مستمرة ودورية، وعلى أن يقوم بها مسؤلون من المصرف، وتعرض نتائج الدراسة مباشرة على مجلس الإدارة، كما يجب أن يتم استيفاء ملف الائتمان بحيث تشمل البيانات الكافية

واللازمة لفحص وتصنيف الديون بصورة مرضية، وكحد أدنى يتعين أن يتضمن ملف العميل الغرض من القرض ومصادر السداد وأي ضمانات متاحة (عثمان، سليمان، 2001).

وأن يتم تقييم الضمانات مع أهمية توافر كافة المستندات القانونية للعميل وأن يتم عمل مخصصات لمواجهة عدم الالتزام بالسداد كما بينه أبو مكارم (2004)، ويتطلب ذلك احتفاظ المصرف بحسابات العملاء في الدفاتر لغرض متابعة تحصيل الديون وضمان سدادها في مواعيدها، واستحقاقها من دون حدوث تأخير أو ضياع للديون بالكامل أو لجزء منها، فإذا انعدم التسديد فذلك يعني خسارة لأصول المصرف، وأما التأخير في السداد فإنه يعد مؤشر إلى خسارة محتملة الحدوث، أما عدم السداد فيعد تجميد وتعطيل للسيولة النقدية.

وبذلك تصبح هذه الديون المتأخرة ديون معدومة ولهذا أصبح من الضروري مسك حسابات العملاء لضمان الديون ومتابعة تحصيلها في مواعيدها وتفادي حصول خسائر عدم تحصيلها الديون والمشاكل والقضايا مع العملاء (عثمان، سليمان، 2001 ؛ الصفار، 2003).

وبذلك يمكن تصنيف الديون إلى: (الصفار، 2003).

أ. **الديون الجيدة:**

هي الديون المتوقع تحصيلها بكاملها دون تعثر، لذلك تسمى بالديون الجيدة لان العميل ملتزم بالسداد في الوقت المحدد دون تأخير.

ب. **الديون المشكوك في تحصيلها:**

وتكون الديون مشكوك في تحصيلها عند تراخي العميل في عملية السداد، فعند تأخر العميل في سداد الأقساط أي عدم سدادها خلال فترة سنة، أو عدم وجود حركة في حساب العميل لمدة تزيد عن سنة، بالإضافة إلى عدم ورود مرتبات العميل أو الكفيل إلى المصرف فإن هذه الديون تعد مشكوك في تحصيلها ويتطلب ذلك قيام المحاسب

بتقييم حالة حسابات المدينون في نهاية الفترة المالية للتحقق من مدى قابلية العملاء في تسديد ما بذمتهم من ديون، خاصة تلك الديون المتأخرة والتي يمكن اعتبارها ديون ضعيفة من المحتمل أن تتحول إلى ديون معدومة في السنة القادمة، إن هذا النوع من الديون يسمى (الديون المشكوك في تحصيلها) بسبب عدم التأكد وبدرجة وافية من دقة تحصيل القيمة مستقبلاً، وبذلك يجب الاحتياط لهذه الديون وتكوين مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها.

ج. الديون المعدومة:

تمثل المبالغ المستحقة بذمة العملاء والتي لا يمكن تحصيلها، فهي ديون ضائعة وخسارة متحققة لأسباب عديدة يتطلب الأمر توقعها مسبقاً، ومن هذه الأسباب ما يلي (الصفار، 2003):

1. ضعف مقدرة العميل المالية في تسديد الديون.
2. تعرض العميل للإفلاس.
3. وفاة العميل.
4. تهرب العميل من مواجهة الدين أو تباطئه في التسديد.

وبذلك يجب تكوين احتياطي لمواجهة هذه الديون المعدومة المحتملة، وينشأ هذا الحساب أصلاً تطبيقاً لمبدأ المقابلة من جهة ومن جهة أخرى تنفيذاً لمبدأ الحيطة والحذر تجاه الخسائر المحتملة. وإن توافر المعلومات اللازمة عن العميل وعن نوعية الديون ومدى إمكانية تحصيلها غاية في الأهمية بالنسبة للعاملين على التقييم لإغراض الخصخصة خاصة وإن هذه الديون تؤثر على قيمة المصرف كما وضحها حسين (2005)، وبهذا الصدد يجب العمل على تسوية لبعض الحسابات كالمصروفات المقدمة والإيرادات المستحقة، وتعد هذه من الأصول

التي تزيد من قيمة المصرف عند التقييم، على الرغم من صغر حجمها نسبياً مقارنة بباقي أصول المصرف.

4.1.5.2 الأصول الثابتة:

تعد الأصول الثابتة من أهم البنود في تحديد قيمة المصرف ويمكن التمييز بين ثلاث أنواع من الأصول الثابتة لأغراض التقييم، وهي: (أبو المكارم، 2004؛ مصطفى، 1994).

1. العقارات وتشمل الأراضي والمباني.
2. أعمال تحت الإنجاز.
3. الأصول الثابتة الأخرى وتشمل الأثاث والسيارات والآلات والأجهزة.

ويعتبر تقييم هذه الأصول من أصعب المشاكل التي تواجه من يقوم بتقييم عناصر المركز المالي لأغراض الخصخصة وتشكل الأصول الثابتة أهمية كبيرة وكذلك أقساط استهلاك الأصول الثابتة هي الأخرى ذات أهمية، وحيث إن قيمة الأصول الثابتة الظاهرة في القوائم المالية هي قيم تاريخية تم تسجيلها في تاريخ اقتناء الأصل، وحدثت تغيرات كثيرة منذ تاريخ الاقتناء وحتى الآن ولم تؤخذ في الاعتبار وبالتالي حدثت فروق بين التكلفة التاريخية المسجل بها الأصل والقيمة السوقية وهي قيمة الأصل الآن في السوق، لذلك عند إعادة صياغة القوائم المالية يجب أن يتم معالجة هذه الأصول محاسبياً وفقاً لوضعها القانوني عن طريق التأكد من وجود مستندات ملكية، وملفات تسجيل منتظمة للأراضي، وبشكل خاص تلك المقام عليها المباني فهي تعد أكثر تعقيداً من الناحية المحاسبية والقانونية من الأرض الفضاء وفي هذا السياق يفترض بالمصرف متابعة تنفيذ الأعمال تحت الإنجاز، والتحقق من مستندات على اعتبار أنها ذات أهمية في التقييم لأغراض الخصخصة، بهذا الخصوص تواجه عملية تقييم الأصول مشاكل منها عدم وجود مجمع استهلاك خاص لكل بند من بنود الأصول الثابتة

كل على حدة، الأمر الذي يتعذر معه معرفة مجمع الاستهلاك لكل أصل من الأصول الثابتة، وبالتالي يتعذر تحديد القيمة الدفترية بشكل مباشر ثم صعوبة تحديد قيمة الأصل ويتم حساب الاستهلاك على أساس التكلفة التاريخية وقد لا يعكس الانخفاض الذي حدث في قيمة الأصل وبذلك فإن استهلاك الأصول الثابتة في حالة استخدام التكلفة التاريخية يعطى قيم مغايرة للقيم السوقية للأصول، الأمر الذي يشكك في مصداقية هذه الأرقام إذا أنها لا تعبر عن واقع حال معظم الأصول الثابتة كما أنها تؤدى إلى المغالاة في تقديرها إلى انخفاض صافي القيمة الدفترية وبالتالي يجب تعديل أقساط الاستهلاك المحسوبة وفقاً للتكلفة التاريخية كما وضحها (الصفار، 2003).

وفي هذا الصدد يحب أن تقيم الأصول الثابتة لأغراض الخصخصة، وذلك بمقارنة تكلفتها بالقيمة السوقية ومن ثم تعديل حساب الأصول بناءً على القيمة السوقية وكذلك مجمعات استهلاكها.

وتعتبر الأصول الثابتة من أهم الركائز التي تعتمد عليها قيمة المصرف لذلك أكثر ما يهم مقيم المصرف محاولة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة، لذلك ولكي تسهل عملية التقييم يفترض وجود مستندات ملكية لتلك الأصول الثابتة، وأن تصنف الأصول وفقاً للتصنيف المذكور أعلاه وأن يكون لكل أصل مجمع استهلاك خاص به مما يسهل على المقيم تحديد القيمة الدفترية العادلة للأصل عند التقييم لأغراض الخصخصة، ومن المبادئ والأسس المتبعة في إعداد التقييم للأصول الثابتة تقييم المباني على أساس القيمة السوقية أو بما جاء بالتقرير المقدم من الخبير الفني، ويتم مراعاة الحالة الفنية الحالية للأصل والعمر الإنتاجي المتبقي لهذه المباني وذلك استرشاداً بنتائج تقرير التقييم الفني ويتم الأخذ في الاعتبار الحالة الفنية عند حساب القيمة المتبقية وذلك بالتسوية مع مجمع الاستهلاك، حيث يتساوى الرصيد المتبقي من

تكلفتها مع العمر الإنتاجي المتبقي طبقاً للرأي الفني المتخصص، ويتم تقييم الأراضي على أساس القيمة السوقية أما بالنسبة لباقي الأصول الثابتة فيجب مراعاة الحالة الفنية للسيارات وأجهزة الحاسوب والأثاث والعمر الإنتاجي المتبقي لهذه الأصول وذلك استرشاداً بنتائج تقرير التقييم الفني، ويتم الأخذ في الاعتبار الحالة الفنية عند حساب القيمة المتبقية وذلك بالتسوية مع مجمع الاستهلاك، حيث يتساوي الرصيد المتبقي من تكلفتها مع العمر الإنتاجي المتبقي طبقاً للرأي الفني المتخصص.

2.5.2 الالتزامات:

تختلف إجراءات تقييم الالتزامات والأرصدة الدائنة الأخرى عن إجراءات تقييم الأصول حيث إن تقييم الالتزامات يتطلب التأكد من قيمة الالتزام وصحة تصنيفه كالتزام، بالإضافة إلى تسوية بعض الحسابات ويشمل جانب الالتزامات ما يلي: (حماد، 2000).

الحسابات الجارية، حسابات التوفير، الودائع الآجلة، التأمينات النقدية، والحسابات الدائنة، وقد تحتاج بعض الالتزامات تسويات معينة كتلك الديون التي لم يتم سدادها كلياً أو جزئياً ومرت عليها فترة طويلة ولم يتقدم أصحاب هذه الديون لتحصيلها، كذلك الديون المستحقة لجهات انتهت صفتها القانونية أو لا يوجد لها وجود حقيقي, والحسابات الشخصية (عملاء) التي لم تتحرك منذ فترة طويلة تزيد عن سنتين ولم يتم المطالبة بها نتيجة انتقال العميل أو وفاته أو قد تكون هناك صكوك مسحوبة على المصرف لصالح المستفيد ولم يتقدم للحصول على قيمتها لعدة أسباب منها: التصديق على الصك وعدم تقديمه للمستفيد، أو انتهاء نشاط المشروع، وبذلك يجب معالجة هذه الالتزامات محاسبياً وقانونياً حتى تتم عملية تقييم الالتزامات بطريقة سليمة (أنور، 1993؛ أبو المكارم، 2004).

وتتطلب الخصخصة تكوين احتياطيات أو مخصصات لسداد بعض الالتزامات وإجراء التسويات اللازمة للإيرادات المقدمة والمصروفات المستحقة.

فقد تم عرض الالتزامات على الرغم من أنها محددة أو بالأحرى يفترض أن تكون محددة بشكل تفصيلي بالنسبة لكل مصرف، فهي ذات قيم محددة يمكن معرفتها من قائمة المركز المالي، ولكن تم تناولها لأنها ذات أهمية في تحديد صافي قيمة الأصول والتي تعكس قيمة المصرف، وهو الهدف الأساسي بالنسبة للقائمين على عملية التقييم لإغراض الخصخصة.

6.2 الخلاصة:

ناقش هذا الفصل معوقات عملية الخصخصة من الناحية القانونية والاجتماعية والمحاسبية وتم التركيز على المشاكل المحاسبية لعملية الخصخصة وخصائص المعلومات المحاسبية اللازمة لتنفيذ عملية الخصخصة، في حين سيتناول الفصل الثالث منهجية الدراسة العملية والتي تعتمد على دراسة حالة المصرف التجاري الوطني وذلك للتعرف على مدى ملائمة المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي بهذا المصرف لأغراض الخصخصة.

الفصل الثالث

الدراسة العملية

1.3 المقدمة:

تم الاعتماد على دراسة الحالة للمصرف التجاري الوطني وذلك لمعرفة مدى ملائمة المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي في المصرف التجاري الوطني لأغراض الخصخصة، وقد تم الاعتماد على أسلوبين لجمع البيانات وهما المقابلات الشخصية، وحيث أجرت الباحثة عدد سبع مقابلات مع مدراء الإدارات الرئيسية العامة للمصرف وذلك خلال الفترة ما بين 7 /1 / إلى 15 / 8/ 2010 وكانت هذه المقابلات مع إدارة المحاسبة، إدارة العمليات المصرفية، إدارة الائتمان، إدارة التفتيش، إدارة المراجعة الداخلية، الإدارة القانونية، إدارة الشؤون الإدارية، حيث كانت هناك مقابلة مع كل مسؤول في الإدارات المذكورة، مع أخذ بعض المعلومات من الموظفين في المصرف لتدعيم أراء المسئولين الذين أجريت معهم المقابلات الشخصية.

أما الأسلوب الأخر فهو تحليل المحتوى للملفات والكشوفات المسموح بالاطلاع عليها، وقد تم الاطلاع على القوائم المالية والإيضاحات التفصيلية المرفقة، وتقارير المصرف، وذلك من أجل تجميع المعلومات المتعلقة بالمركز المالي للمصرف لتحديد قيمة السهم العادلة، ويهدف هذا التجميع إلى محاولة التعرف على مدى ملائمة المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي في المصرف التجاري الوطني لأغراض الخصخصة.

2.3 منهجية الدراسة العملية:

تم عرض معلومات تفصيلية عن بنود المركز المالي، وتمت الإجابة عليها بأنها متوافرة أو غير متوافرة من خلال المقابلات الشخصية وتحليل المحتوى للقوائم المالية والتقارير السنوية بالإضافة إلى أخذ بعض المعلومات من الموظفين في المصرف التجاري الوطني لتدعيم الإجابة، ومن خلال تحليل المقابلات وتحليل المحتوى للقوائم والتقارير السنوية والاستفسارات التي تمت مع موظفي المصرف تم التوصل إلى الإجابة النهائية وهي هل المعلومة متوافرة أو غير متوافرة وهذا ما تم تفريغه في الجداول التالية الذكر بنعم أو لا، وتتضمن الجداول أيضاً عرض معلومات لاختبار مدى ملائمة المعلومات المتوافرة لأغراض الخصخصة وذلك من خلال الإجراءات الاختبارية لكل بند من بنود المركز المالي.

ومن هنا يمكن توضيح إن الجداول تتضمن بيانات ومعلومات عامة على بنود المركز المالي لمعرفة المعلومات هل متوافرة أو غير متوافرة، ثم معلومات لاختبار مدى ملائمة المعلومات المتوافرة لمتطلبات الخصخصة، لأن المعلومات قد تكون متوافرة عن بعض البنود ولكن غير ملائمة لأغراض الخصخصة.

ولمعرفة هل المعلومات متوافرة أو غير متوافرة يجب التعرف على ما هي متطلبات الخصخصة التي نحكم بها على المعلومات المعروضة في القوائم المالية والتقارير كانت متوافرة أو غير متوافرة، وذلك من خلال النقاط التالية التي تعتبر متطلبات عمليات الخصخصة.

1. مدى توافر المعلومات عن التسهيلات الائتمانية، ومدى كفاية الضمانات الممنوحة لهذه التسهيلات، نظراً لتأثيرها على عملية التقييم.

2. مدى توافر المعلومات عن استثمارات المصرف، وإمكانية تحقيق العائد المتوقع وبشكل منتظم، وبذلك يتم تصنيف الاستثمارات إلى جيدة وغير جيدة عن طريق العائد، ومنها يمكن تحديد فيما إذا كان الاستثمار جيد أو غير جيد بناء على انتظام العائد، وتقييم هذه الاستثمارات وفقاً لذلك العائد.
3. مدى توافر المعلومات عن الأصول الثابتة بكافة أنواعها، ومدى توافر مستندات ملكية لدى المصرف لتلك الأصول، وهل يقوم المصرف بتكوين مجمع استهلاك لكل أصل على حدي أم لا، وهل يقوم المصرف بتقييم الأصول بشكل دوري أم لا.
4. مدى توافر المعلومات عن مديونية ودائنية المصرف من حيث قيمة البند وصحة تصنيفه.

وتم عرض هذه النقاط بطريقة تفصيلية في الجداول تالية الذكر للحكم على المعلومات بأنها متوافرة أو غير متوافرة ثم لمعرفة مدى ملائمتها لمتطلبات الخصخصة.

وقد حاولت الباحثة الإجابة على التساؤل الرئيسي من خلال محاولة الإجابة عن الأسئلة الفرعية لمعرفة مدى ملائمة المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي في المصرف التجاري الوطني لأغراض الخصخصة من خلال الإجراءات التالية التي توضح مدى ملائمة المعلومات المحاسبية لمتطلبات الخصخصة.

1.2.3 الإجراءات المتعلقة بهدف الدراسة الفرعي الأول والذي يهدف إلى التعرف:

على مدى توافر البيانات والمعلومات عن الأصول ومفرداتها وأعمارها بالمصرف التجاري الوطني وذلك من خلال:

1. فحص الإجراءات القانونية لمنح القروض والسلف والتسهيلات بأنواعها، وكذلك الفحص المحاسبي لحركة الحسابات خلال مرحلة التسهيل، بالإضافة إلى معرفة الضمانات الممنوحة للتسهيل، ويعتبر هذا التقييم مهم لأغراض تنفيذ عملية الخصخصة بنجاح.
2. تصنيف الديون وتحديد القيم المشكوك في تحصيلها وذلك للاحتياط لها.
3. متابعة ومراقبة الاستثمارات، وذلك لتحديد الاستثمارات الجيدة والتي تدر عائد بشكل منتظم وتلك غير الجيدة، وذلك للاحتياط لها وهذا التقييم يعتبر مطلب مهم من متطلبات الخصخصة.
4. حصر الأصول الثابتة والتحقق من وجودها لتحديد الحدود القانونية والحالة الفنية والقيمة السوقية لها.

2.2.3 الإجراءات المتعلقة بهدف الدراسة الفرعي الثاني والذي يهدف إلى التعرف:

على مدى توافر البيانات والمعلومات عن مديونية ودائنية المصرف التجاري الوطني وذلك من خلال:

1. فحص الحسابات المدينة (المديونية).
2. فحص الحسابات الدائنة (الدائنية).

ويتم أخذ الإجراءات المتعلقة بالهدفين في الاعتبار عند تقييم بنود المركز المالي للمصرف التجاري الوطني، وذلك بعرض مجموعة من التساؤلات عن المعلومات المحاسبية التي تعتبر من المتطلبات الهامة لعملية الخصخصة على إدارات المصرف وهي إدارة المحاسبة وإدارة العمليات المصرفية وإدارة الائتمان وإدارة التفتيش وإدارة المراجعة الداخلية وإدارة الشئون الإدارية.

3.3 نتائج تقييم المصرف التجاري الوطني من الناحية المحاسبية:

1.3.3 تحليل البيانات والمعلومات الخاصة ببند الأصول السائلة:

هناك معلومات تفصيلية عن النقدية والتي تتمثل في صكوك المقاصة، ونقدية لدى المصرف المركزي بالعملة المحلية، ونقدية لدى المصارف المحلية، ونقدية لدى المصارف بالخارج (المراسلين)، وودائع لدى مصرف ليبيا المركزي، وتتمثل الودائع- من خلال الإطلاع على تقارير المصرف- في ودائع تحت الطلب لدى مصرف ليبيا المركزي بالعملة المحلية – وودائع تحت الطلب لدى مصرف ليبيا المركزي بالعملة الأجنبية – ودائع تحت الطلب لدى مصارف محلية وصكوك وأرصدة لدى مصارف خارجية.

أما من ناحية تقييم النقدية المحلية وهي عبارة عن المبلغ الموجود بالخزينة بالرصيد الدفتري الذي يجب مقارنته مع كشوف التسوية فإنه يتم إجراء هذا التقييم بالنسبة للمصرف، في حين أن المصرف يقوم بتقييم الودائع بالعملة الأجنبية على أساس أسعار الصرف في تاريخ التقييم بعد المطابقة مع كشوف التسوية، وبالإطلاع على الكشوفات والملفات النقدية تعتبر هذه الودائع مصدرها (اعتمادات مستندية) حيث يتم إظهار هذه الودائع بسعر شراء العملة الأجنبية عند فتح تلك الاعتمادات، ومن خلال النتائج المتحصل عليها يتضح إن المصرف يقوم بتقييم الودائع بالعملة الأجنبية على أساس أسعار الصرف في تاريخ التقييم بعد المطابقة مع كشوف التسوية.

وإن ثبات وحدة النقد والتي تتمثل في إظهار العمليات حيث يتم إظهار العمليات التي تمت في فترات مختلفة مجمعه في القوائم المالية على الرغم من اختلاف القوى الشرائية، وهذا يؤثر على مصداقية القوائم المالية.

ومن الجدول (3-1) يتضح إن المعلومات عن الأصول السائلة تتوافر بنسبة (100%) بمعدل (8) معلومات من إجمالي (8) معلومات، ورغم توافر هذه المعلومات عن الأصول السائلة إلا أنها غير ملائمة للخصخصة لأن هناك بعض العوامل التي تؤثر في قيمة المصرف ولم تظهرها القوائم المالية مثل التغيير في القوة الشرائية لوحدة النقد.

من خلال الجدول رقم (3-1) والذي هو عبارة عن تفريغ للمقابلات وتحليل المحتوى للقوائم والتقارير السنوية للمصرف التجاري الوطني يتضح أن.

جدول رقم (3-1)

معلومات عن الأصول السائلة

	المعلومات	نعم	لا
1.	تتوافر معلومات عن صكوك المقاصة.	√	-
2.	تتوافر معلومات عن وجود نقدية لدى المصرف المركزي بالعملة المحلية.	√	-
3.	تتوافر معلومات عن وجود نقدية لدى المصارف المحلية.	√	-
4.	تتوافر معلومات عن وجود نقدية لدى المصارف بالخارج (المراسلين).	√	-
5.	تتوافر معلومات عن الودائع لدى مصرف ليبيا المركزي.	√	-
6.	يتم تقييم أرصدة النقدية بالمصرف بالعملة المحلية في تاريخ التقييم على أساس الرصيد الدفتري بعد المطابقة مع كشوف التسوية.	√	-
7.	يتم تقييم أرصدة النقدية بالمصارف بالعملة الأجنبية على أساس أسعار الصرف في تاريخ التقييم بعد المطابقة مع كشوف التسوية.	√	-
8.	يتم تقييم الودائع بالعملة الأجنبية على أساس أسعار الصرف في تاريخ التقييم بعد المطابقة مع كشوف التسوية.	√	-
	الإجمالي(*)	**8**	-
	النسبة	**%100**	-

*(**الإجمالي**: وهو عبارة عن البيانات والمعلومات الخاصة بتقييم بند الأصول السائلة وهي (8) معلومات.

2.3.3 تحليل البيانات والمعلومات الخاصة ببند الاستثمارات:

هناك معلومات متاحة عن أنواع الاستثمارات والمساهمات، وتتمثل الاستثمارات كما هو موضح في التقرير السنوي لسنة (2005) في الودائع الآجلة، وتتمثل المساهمات في بعض الشركات مثل الشركة الأهلية للخدمات الطبية، شركة الآفاق للخدمات الطبية، شركة الصرافة، الشركة المتحدة للتأمين، الشركة المالية العربية الليبية، ويتم توفير شهادة بقيمة مساهمة المصرف في رأس مال الجهة المستثمر فيها، وذلك يعني أن المصرف يحرص على الحصول على قيمة مساهمته في بعض الشركات لمعرفة قيمة هذه المساهمة. ويتم توفير آخر ميزانية معتمدة من الجهة المستثمر فيها وذلك يعني إن المصرف يلزم الجهة المستثمر فيها بتوفير الميزانية لمعرفة مركزها المالي، ومن خلال الإطلاع على الملفات الخاصة تبين وجود محاضر اجتماع آخر جمعية عمومية للجهات المستثمر فيها وهذا ما تؤكده المقابلات كذلك تتوافر في ملفات الاستثمارات ملاحظات أعضاء لجنة المراقبة عن نشاط وأعمال الجهات المستثمر فيها.

وكذلك توضح الملفات الخاصة بالاستثمارات إن المصرف يقوم بدراسات جدوى للجهات المستثمر فيها، ورغم قيام المصرف بهذه الدراسات إلا أن هناك استثمارات لا يتحصل منها المصرف على عائد منتظم، وهذا ما تؤكده المقابلات والمشاهدات مع مسئولي المصرف بأن هناك استثمارات يصل عمرها إلى (15) عاماً وخلال هذه الفترة لم يتحصل المصرف على أي عائد منها على الرغم من أن المصرف قام بدراسة حالة الجهات المستثمر فيها قبل الموافقة إلا أن العائد لم يتحقق بعد، وإن المصرف لا يتحصل على عائد منتظم لبعض الاستثمارات التي تعتبر جيدة، أما بخصوص تكوين مخصص هبوط أسعار

الاستثمارات فيتم تكوين مخصص للاستثمارات وعلى الرغم من تكوينه إلا أنه غير كافي لتغطية الاستثمارات غير الجيدة التي لم يتحصل المصرف منها على عائد.

وبذلك يجب العمل على تقييم هذا المخصص والعمل على زيادته للاستثمارات غير المنتظمة. وإن الاستثمارات تسجل بالتكلفة التاريخية وهذا ما تؤكده المقابلات الشخصية مع مسئولي المصرف وبالتالي هناك فروق جوهرية بين التكلفة التاريخية والقيمة السوقية عند القيام بتقييم هذه الاستثمارات لغرض تحديد قيمة السهم العادلة، وهذا ما يؤكده المسئولين حيث إن المصرف يحتفظ بمجموعة من الأوراق المالية (أسهم) مخصصة لأغراض الاستثمار في شركات أخرى وتظهر هذه المساهمات بالتكلفة التاريخية، ويتم تكوين مخصص لمواجهة الانخفاض في التكلفة التاريخية وهي عبارة عن تكلفة الاقتناء مضاف إليها المصاريف، أما القيمة السوقية هي عبارة عن القيمة المعلنة في تاريخ التقييم وبالتالي فهناك فروق بين التكلفة التاريخية والقيمة السوقية والمخصص في الغالب غير كافي لتغطية هذه الفروقات. إن التقييم لا يتم على أساس القيمة السوقية ولكن يتم التسجيل بالتكلفة التاريخية ولا يعتد بأي تغيرات على هذه القيمة عبر الزمن. ومن الجدول (3-2) يتضح إن المعلومات عن الاستثمارات تتوافر بنسبة (64%) بمعدل (7) معلومات من إجمالي (11) معلومة، وبالرغم من توافر المعلومات بنسبة معقولة عن الاستثمارات إلا أن هناك استثمارات غير جيدة، وإن المخصص المحدد لمواجهة هذه الاستثمارات غير كافي، وبالإضافة إلى إثبات الاستثمارات بالتكلفة التاريخية وعدم إظهار القيمة السوقية لهذه الاستثمارات في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية.

من خلال الجدول رقم (3-2) والذي هو عبارة عن تفريغ للمقابلات وتحليل المحتوى للقوائم والتقارير السنوية للمصرف التجاري الوطني يتضح أن.

جدول رقم (3-2)

معلومات عن الاستثمارات

	المعلومات	نعم	لا
.1	توجد معلومات متاحة عن أنواع الاستثمارات.	√	-
.2	يتم توفير شهادة بقيمة مساهمة المصرف في رأس مال الجهة المستثمر فيها.	√	-
.3	يتم توفير أخر ميزانية معتمدة من الجهة المستثمر فيها.	√	-
.4	تتوافر محضر من اجتماع أخر جمعية للجهة المستثمر فيها.	√	-
.5	ترفق ملاحظات أعضاء لجنة المراقبة عن نشاط وأعمال للجهة المستثمر فيها.	√	-
.6	يقوم المصرف بدراسات جدوى لجهات المستثمر فيها.	√	-
.7	يتحصل المصرف على عائد منتظم من الاستثمارات.	-	√
.8	يتم تقييم الاستثمارات خلال فترات منتظمة.	-	√
.9	يتم تكوين مخصص هبوط أسعار الاستثمارات.	√	-
.10	المخصص يكون كافي لتغطية الاستثمارات غير الجيدة.	-	√
.11	يتم تقييم الاستثمارات بالقيمة السوقية.	-	√
	الإجمالي(*)	**7**	**4**
	النسبة	**%64**	**%36**

3.3.3 تحليل البيانات والمعلومات الخاصة ببند التسهيلات الائتمانية:

هناك معلومات عن الحسابات الجارية المدينة (حسابات السحب على المكشوف) حيث يتم تحديد القيمة والشخص، وكذلك تحديد العمولة التي يتحصل عليها المصرف من الحسابات المدينة.

وكذلك تتوافر معلومات عن أنواع القروض، وبالسؤال عن مدى وجود قروض متوقع عدم تحصيلها تم الإجماع على إن هناك بعض القروض متوقع عدم تحصيلها، أما بالنسبة لتكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها فتوضح النتائج إن هناك مخصص وهذا يعطي

*(**الإجمالي**: وهو عبارة عن البيانات والمعلومات الخاصة بتقييم بند الاستثمارات وهي (11) معلومة.

انطباع بأن المصرف يقوم بتكوين مخصص للديون المشكوك في تحصليها ولكن المخصص غير كافي لتغطية بعض القروض المتوقع عدم تحصيلها.

أما بخصوص مدى منح المصرف قروض بموجب ضمانات كافية فيوضح الجدول (3.3) إن هناك ضمانات، وهذا يعني إن المصرف لا يمنح التسهيلات إلا بوجود ضمانات كافية، وتتمثل هذه الضمانات في رهونات عقارية حيث يمكن للمصرف الاستيلاء على العقار في حالة توقف المدين عن السداد، أو يكون الضمان كمبيالات، أو الاقتراض بضمان بضائع، حيث يمكن للمصرف مصادرة البضائع وما يخصها من مستندات ملكية كإيصالات الإيداع والفواتير وغيرها، ومن ذلك نجد أن هناك تأخر في تاريخ استحقاق القروض، ويوضح الجدول (3.3) عدم تحصيل القروض في فترات منتظمة، وإن هناك بعض العقارات المرهونة تم الاستيلاء عليها من قبل الدولة وبذلك أصبح القرض معلق ولم يتحصل المصرف حتى على أصل الدين.

أما بخصوص السلف فنجد أن المعلومات المتعلقة بها متوفرة وتتمثل هذه المعلومات في قيمة السلفة وسعر الفائدة وتاريخ الاستحقاق والأقساط المسددة والأقساط المتبقية، وإن السلف تمنح وفقاً لضمانات كافية، وتتمثل هذه الضمانات في الكفلاء، وبهذا الخصوص يجب التأكد من انتظام مرتبات أصحاب السلف أو (الكفيل)، يقوم المصرف باستقطاع السلف في مواعيدها، وهناك تأخير في تحصيل بعض السلف ففي حالة عدم السداد يتم اعتبارها من التسهيلات المتعثرة، خاصة إذا كانت هذه التسهيلات بموجب رهن عقاري، واستولت الدولة على هذا العقار فهنا يعتبر التسهيل موجب رهن هذا العقار من التسهيلات المتعثرة.

ورغم هذا التعثر فإن المصرف يقوم بدراسة حالة العميل الائتمانية، وذلك بدراسة المركز المالي وسمعته الائتمانية من خلال تعاملاته مع المصارف الأخرى وعلى الرغم من

ذلك فإن هناك إجماع على أن المصرف يؤكد على الضمانات قبل منح التسهيل، أما بخصوص تدريب العاملين بإدارة الائتمان على المهارات الفنية التي تؤهلهم للعمل ومعرفة أوجه القصور والضعف في الضمانات المقدمة واقتراح السبل المختلفة في حالة اعتبار إن التسهيل الذي تم الموافقة عليه تسهيل غير منتظم ولم يتم الحصول على أي مبلغ مقابل ذلك التسهيل في تاريخ استحقاق التسهيل.

أما فيما يتعلق بمتابعة تحصيل الديون المشكوك فيها فإن هناك إجراءات لمتابعة تحصيلها ولكن ليست إجراءات محاسبية والتي تتمثل في تكوين مخصص كافي ولكن هذه الإجراءات تتمثل في الحلول التالية، أما بمساعدة العميل بإعطائه مبلغ حتى يستعيد نشاطه ثم يقوم بسداد التسهيل الممنوح له، أو عن طريق القضاء، وهذا يعتبر الحل الأخير للحصول على مبلغ التسهيل، أما الحل محاسبياً بتكوين مخصص فإن هناك مخصص غير كافي لمواجهة التسهيلات المتعثرة، وبذلك لا يتم تقييم الديون المشكوك في تحصيلها أي هناك عدم معرفة للديون غير المحصلة حتى يحتاط لها بتكوين مخصص كافي لمحاولة تغطية هذه التسهيلات المتعثرة، بالإضافة إلى المخصصات التي يجب إن تكون في حالة إن هناك أرصدة لعملاء بدون حركة لمدة سنة ويتضح عدم تكوين مخصص لهذه الأرصدة، وإن هناك صكوك محصلة من العميل تم ترجيعها لعدم وجود رصيد. وبالتالي يجب العمل على إيجاد مبلغ مخصص لهذه الصكوك لتغطيتها، وهناك أرصدة مرحلة من أعوام سابقة دون تحصيل هذه الأرصدة ولم يتم تكوين مخصص لتغطيتها، وأن هناك أرصدة عملاء بعملة أجنبية لم يتم تقييمها على أساس أسعار الصرف في تاريخ التقييم، وبذلك يتكبد المصرف خسائر على القروض والسلفيات والتسهيلات الأخرى وبالتالي ينبغي معرفة قيمة هذه الخسائر والاحتياط لها بمخصصات كافية.

ومن الجدول (3-3) يتضح إن المعلومات عن بند التسهيلات الائتمانية تتوافر بنسبة (48%) أي بمعدل (12) معلومة من إجمالي (25) معلومة.

ويتضح لنا من خلال التحليل السابق إن المعلومات عن التسهيلات الائتمانية غير ملائمة، حيث إن هناك تسهيلات متعثرة يتوقع عدم تحصيلها، هذا بالإضافة إلى أن المصرف يفترض له تقييم القروض لمعرفة فيما إذا كان سيتحصل عليها أم لا واستخراج القيمة الجديدة للقرض بعد استبعاد القروض غير الجيدة والمتوقع عدم تحصيلها، وفي هذه الحالة فإن قيمة القرض المتحصل عليه ستختلف عن القيمة المثبتة في الدفاتر.

من خلال الجدول رقم (3-3) والذي هو عبارة عن تفريغ للمقابلات وتحليل المحتوى للقوائم والتقارير السنوية للمصرف التجاري الوطني يتضح أن.

جدول رقم (3-3)

معلومات عن تسهيلات الائتمانية

	المعلومات	نعم	لا
.1	توجد معلومات عن حسابات السحب على المكشوف.	√	–
.2	توجد معلومات متاحة عن أنواع القروض الممنوحة من قبل المصرف.	√	–
.3	لا توجد بعض القروض المتوقع عدم تحصيلها.	-	√
.4	يوجد مخصص لمواجهة حالة عدم سداد القروض.	√	–
.5	المخصص كافي لتغطية القروض المتوقع عدم تحصيلها.	–	√
.6	تمنح القروض وفقاً لضمانات كافية.	√	–
.7	لا يوجد تأخر في تاريخ استحقاق القروض.	-	√
.8	يتم تحصيل القروض في فترات منتظمة.	–	√
.9	ليس هناك تعثر مالي للجهة الحاصلة على القروض.	-	√
.10	توجد معلومات عن القروض (السلف) الاجتماعية الممنوحة من قبل المصرف.	√	–
.11	تم منح السلف وفقاً لضمانات كافية.	√	–
.12	يقوم المصرف باستقطاع أقساط السلف في مواعيدها.	√	–
.13	لا يوجد تأخير في تحصيل بعض السلف.	–	√
.14	يقوم المصرف بدراسة حالة العميل الائتمانية.	√	–

	المعلومات	نعم	لا
.15	يقوم المصرف بالتأكيد على الضمانات التي قدمها العميل.	√	–
.16	يقوم المصرف بدورات تدريبية للعاملين في إدارة الائتمان.	√	–
.17	توجد إجراءات لمتابعة تحصيل الديون المشكوك فيها.	√	–
.18	يتم تكوين مخصصات للديون المشكوك فيها لمواجه الديون المشكوك في تحصيلها.	√	–
.19	المخصص يكون كافي لسداد الديون المشكوك فيها.	–	√
.20	يتم تقييم الديون المشكوك في تحصيلها بصفة دورية.	–	√
.21	يتم تكوين مخصص عند وجود بعض أرصدة العملاء بدون حركة لمدة سنة.	–	√
.22	الشيكات المحصلة من العميل وتم رجوعها من المصرف لعدم وجود رصيد يتم تكوين مخصص بكامل قيمتها.	–	√
.23	لا توجد أرصدة للمدينون مرحلة من الأعوام السابقة دون تحصيل.	–	√
.24	تم تكوين مخصص للأرصدة المدينون المرحلة من أعوام سابقة دون تحصيل.	–	√
.25	يتم تقييم أرصدة العملاء بالأرصدة الأجنبية على أساس أسعار الصرف المعلنة في تاريخ التقييم.	–	√
	الإجمالي(*)	**12**	**13**
	النسبة	**%48**	**%52**

4.3.3 تحليل البيانات والمعلومات الخاصة ببند الأصول الثابتة:

هناك مستندات ملكية تؤيد ملكية المصرف للأراضي الفضاء التابعة له، كما تتوافر مستندات ملكية للأراضي المقام عليها المباني والمنشآت المملوكة للمصرف، إلا أن المسئول في إدارة المحاسبة عن جانب الأصول الثابتة في المصرف التجاري الوطني، أوضح إن المصرف يمتلك أراضي مقام عليها مباني لأغراض أخرى ليس لأغراض المصرف، ولا يتحصل من خلال هذا الاستغلال على أي عائد. ويوضح الجدول إن الأراضي تسجل بتكلفتها التاريخية ولا يتم تقييم هذه الأراضي على أساس القيمة السوقية، وبالتالي فإن التكلفة التاريخية ما تزال هي نموذج القياس الأكثر استخداماً في إعداد القوائم المالية، وفقاً للمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، ورغم أن الأصول يتم إظهارها عادةً بالتكلفة التاريخية، إلا أن القيمة السوقية

*(**الإجمالي**: وهو عبارة عن البيانات والمعلومات الخاصة بتقييم بند التسهيلات الائتمانية وهي (25) معلومة.

تؤكد على إن هناك هبوط دائم وجوهري في قيمة الأصل المسجل بالتكلفة التاريخية، وبـــذلك يجب توضيح القيمة السوقية في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية.

أما بخصوص موضوع توثيق المباني في السجل العقاري فهناك توثيــق لهـــا، ولكـــن المسئول في إدارة المحاسبة عن الأصول الثابتة وأوضح بأن لا توجد مستندات تفيـــد ملكيـــة المصرف التجاري الوطني – الفرع الرئيسي بنغازي– حيث لا يوجد ما يثبت ملكية المصرف للمبني والأرض. أما فيما يتعلق بمدى توافر معلومات عن المباني تحت الانجاز فـــإن هنـــاك معلومات، حيث يقوم المصرف بمتابعة مراحل إنشاء المباني المختلفة وتحديد درجة جاهزيـــة المبني لمعرفة موعد التشطيب النهائي، كما أنه لا يتم تحديد العمر الإنتاجي لكل مبنـــي، أمـــا بخصوص تكوين مجمع استهلاك لكل مبني فيتم تكوين مجمع استهلاك لكل مبني بنسبة محددة من قبل مصلحة الضرائب، ويتم إثبات المباني في الدفاتر على أساس التكلفة التاريخية، كمـــا أنه لا يتم تقييم المباني على أساس القيمة السوقية مما يجعل هناك فارقاً بين القيمتين يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند التقييم للخصخصة ومن خلال ملاحظـــة القـــوائم والتقـــارير الماليـــة للمصرف لا يوجد إشارة للقيمة السوقية في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، وبالتالي فـــإن القيمة التاريخية للأصول لا تتفق مع القيمة السوقية لها، وإن الاستهلاك الذي ســـبق وإن تـــم حسابه في الماضي يكون على أساس التكلفة التاريخية، وبذلك فهو لا يعكس الانخفاض الـــذي حدث في قيمة الأصل. وبهذا الخصوص فإن المصرف لا يقوم بتحديد الحالة الفنية للمباني في فترات دورية منتظمة، وبالتالي فإن الحالة الفنية للمبني لا تؤخذ في الاعتبار عند حساب القيمة المتبقية للمباني، وبذلك ليس هناك توافق بين تكلفة المباني المتبقية والعمر الإنتاجي.

أما بخصوص الأصول الثابتة الأخرى فتوجد معلومات عن أنواع السيارات في ملـــف خاص بالسيارات يشمل لون السيارة وموديلها ونوعها، أما بخصوص مجمع الاستهلاك فإنـــه

يتم تكوينه بنسب محددة من قبل مصلحة الضرائب، هذا بالإضافة إلى أن السيارات تثبت بالتكلفة التاريخية، ولا يتم الإشارة إلى القيمة السوقية في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، وفي نفس الوقت ليس هناك تحديد للحالة الفنية للسيارات.

بالنسبة لبند الأثاث فتوجد معلومات عن أنواع الأثاث المكتبي الخاص للمصرف، كما يتم تكوين مجمع استهلاك للأثاث المملوك للمصرف، ويثبت الأثاث بالتكلفة التاريخية وكذلك الحال في باقي الأصول ليس هناك إشارة للقيمة السوقية للأثاث، لا يتم تحديد الحالة الفنية للأثاث، والحالة الفنية له لا تؤخذ في الاعتبار عند تحديد القيمة المتبقية، ولا يوجد توافق بين تكلفة الأثاث المتبقية مع العمر الإنتاجي المتبقي.

أما بخصوص أجهزة الحاسوب فتوجد معلومات عن أنواع الحاسوب في المصرف، وإن المصرف يحتسب مجمع استهلاك لأجهزة الحاسوب، والأجهزة تثبت بالتكلفة التاريخية، وليس هناك معلومات عن القيمة السوقية للأجهزة الحاسوب، ولا يوجد تحديد للحالة الفنية لأجهزة الحاسوب، وبالتالي لا تؤخذ في الاعتبار عند حساب القيمة المتبقية لأجهزة الحاسوب، ولا يوجد توافق بين أجهزة الحاسوب والعمر الإنتاجي المتبقي.

أما فيما يتعلق بالأصول غير الموزعة فهي موجودة بالمخازن بانتظار توزيعها، وتتوافر عنها معلومات تتمثل في تكلفة هذه الأصول، أما بالنسبة لاستهلاكات الأصول الثابتة التي تم حسابها على أساس التكلفة التاريخية فإنها لا تعكس الانخفاض الذي حدث في قيمة الأصول، بالإضافة إلى أن الاستهلاكات المحسوبة وفقاً للتكلفة التاريخية تعطى قيم خاطئة لاستهلاك الأصول. وبهذا الخصوص إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية لا يعطى مؤشراً عادلاً عن القيمة الممكن تحقيقها في حالة البيع.

ومن الجدول (3–4) يتضح إن المعلومات عن الأصول الثابتة تتوافر بنسبة (35%) بمعدل (12) معلومة من إجمالي (34) معلومة، ويتضح مما سبق إن المعلومات المحاسبية المتعلقة ببند الأصول الثابتة غير ملائمة، حيث إن الأصول تسجل بالتكلفة التاريخية، ولا تؤخذ الحالة الفنية للأصول الثابتة في الاعتبار، كذلك لا يوجد توافق بين تكلفة الأصل والعمر المتبقي له، وأن الاستهلاك المحسوب على أساس التكلفة التاريخية لا يعكس الانخفاض الذي حدث في قيمة الأصل.

من خلال الجدول رقم (3–4) والذي هو عبارة عن تفريغ للمقابلات وتحليل المحتوى للقوائم والتقارير السنوية للمصرف التجاري الوطني يتضح أن.

جدول رقم (3–4) معلومات عن الأصول الثابتة

	المعلومات	نعم	لا
.1	تتوافر مستندات مؤيدة لملكية المصرف للأراضي الفضاء التابعة له.	√	–
.2	توجد مستندات ملكية للأراضي المقام عليها مباني ومنشآت المملوكة للمصرف.	√	–
.3	يتم تقييم الأراضي على أساس القيمة السوقية.	–	√
.4	يوجد توثيق لمباني المصرف في السجل العقاري.	√	–
.5	تتوافر معلومات عن المباني تحت الانجاز غير المتكاملة المملوكة للمصرف.	√	–
.6	توجد معلومات عن عمر كل مبني.	–	√
.7	يتم تكوين مجمع استهلاك لكل مبني مملوك للمصرف.	√	–
.8	يتم تقييم المباني على أساس القيمة السوقية.	–	√
.9	يتم تحديد الحالة الفنية(*) للمباني.	–	√
.10	تؤخذ الحالة الفنية للمباني عند حساب القيمة المتبقية للمباني.	–	√
.11	هناك توافق بين تكلفة المباني المتبقية مع العمر الإنتاجي المتبقي.	–	√
.12	تتوافر معلومات عن أنواع السيارات المملوكة للمصرف.	√	–
.13	يتم تكوين مجمع استهلاك للسيارات المملوكة للمصرف.	√	–
.14	يتم تقييم السيارات على أساس القيمة السوقية.	–	√
.15	يتم تحديد الحالة الفنية للسيارات.	–	√

) *(**الحالة الفنية:** هي عبارة عن تحديد حالة الأصل وذلك بمعرفة كم سنة يمكن أن يكون صالح للاستهلاك لمعرفة القيمة المتبقية.

	المعلومات	نعم	لا
16.	تؤخذ الحالة الفنية للسيارات عند حساب القيمة المتبقية للسيارات.	–	√
17.	هناك توافق بين تكلفة السيارات المتبقية مع العمر الإنتاجي المتبقي.	–	√
18.	تتوافر معلومات عن أنواع الأثاث المملوك للمصرف.	√	–
19.	يتم تكوين مجمع استهلاك الأثاث المملوك للمصرف.	√	–
20.	يتم تقييم الأثاث على أساس القيمة السوقية.	–	√
21.	يتم تحديد الحالة الفنية للأثاث.	–	√
22.	تؤخذ الحالة الفنية للأثاث عند حساب القيمة المتبقية للأثاث.	–	√
23.	هناك توافق بين تكلفة الأثاث المتبقية مع العمر الإنتاجي المتبقي.	–	√
24.	تتوافر معلومات عن أنواع أجهزة الحاسوب المملوكة للمصرف.	√	–
25.	يتم تكوين مجمع استهلاك أجهزة الحاسوب المملوكة للمصرف.	√	–
26.	يتم تقييم أجهزة الحاسوب على أساس القيمة السوقية.	–	√
27.	يتم تحديد الحالة الفنية لأجهزة الحاسوب.	–	√
28.	تؤخذ الحالة الفنية لأجهزة الحاسوب عند حساب القيمة المتبقية لأجهزة الحاسوب.	–	√
29.	هناك توافق بين تكلفة أجهزة الحاسوب المتبقية مع العمر الإنتاجي المتبقي.	–	√
30.	تتوافر معلومات عن الأصول غير الموزعة(*) المملوكة للمصرف	√	–
31.	الاستهلاكات التي تم حسابها على أساس التكلفة التاريخية تعكس الانخفاض الذي حدث في قيمة الأصول.	–	√
32.	قيم استهلاكات الأصول الثابتة في حالة استخدام التكلفة التاريخية تعطى قيم صحيحة لاستهلاك الأصول.	–	√
33.	التكلفة التاريخية لا تعطى قيماً مغايرة للقيم السوقية للأصول الثابتة.	–	√
34.	الأصول الثابتة المعدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية تعطى مؤشراً عادلاً عن قيمة الممكن تحقيقها في حالة البيع.	–	√
	الإجمالي(*)	**12**	**22**
	النسبة	**%35**	**%65**

5.3.3 تحليل البيانات والمعلومات الخاصة ببند الأرصدة المدينة الأخرى (المديونية):

هناك قضايا وأحكام مرفوعة ضد المصرف وتتمثل هذه القضايا في قضايا تلاعب وتزوير واختلاسات ولم يتم تسوية بعضها، لان المخصص غير كافي لمعالجتها ويتطلب

) *(**الأصول غير الموزعة:** تشمل هذا البند الأصول غير الموزعة وهي أجهزة الحاسوب والسيارات الجديدة والمعدات لدى الشؤون الإدارية لتوزيعها على الفروع .

) *(**الإجمالي:** وهو عبارة عن البيانات والمعلومات الخاصة بتقييم بند الأصول الثابتة وهي (34) معلومة.

تحميلها على المصرف، أما بالنسبة للمصروفات المقدمة والإيرادات المستحقة فيتم تسوية المصروفات المقدمة والإيرادات المستحقة، ويتم تقييم المصروفات المقدمة والإيرادات المستحقة على أساس الرصيد الدفتري بعد التسويات.

ومن الجدول (3-5) يتضح إن المعلومات عن الأرصدة المدينة الأخرى (المديونية) تتوافر بنسبة (40%) بمعدل (2) معلومة من إجمالي (5) معلومات، وبذلك تكون المعلومات غير ملائمة نتيجة عدم توافر تقارير متابعة دورية عن القضايا المرفوعة ضد المصرف أو له، ولا يقوم المصرف بتسويات للأرصدة المتلاعب فيها، باعتبار هذه الأرصدة تؤثر على قيمة المصرف عند تقييمه.

من خلال الجدول رقم (3-5) والذي هو عبارة عن تفريغ للمقابلات وتحليل المحتوى للقوائم والتقارير السنوية للمصرف التجاري الوطني يتضح أن.

جدول رقم (3-5)

معلومات عن الأرصدة المدينة الأخرى (المديونية)

	المعلومات	نعم	لا
.1	لا توجد قضايا وأحكام ضد المصرف.	-	√
.2	لا توجد قضايا إلى الآن لم يتم تسويها.	-	√
.3	تتوافر تقارير المتابعة الدورية للقضايا المرفوعة ضد المصرف	-	√
.4	يتم تسوية المصروفات المقدمة والإيرادات المستحقة.	√	-
.5	يتم تقييم المصروفات المقدمة والإيرادات المستحقة على أساس الرصيد الدفتري بعد إتمام التسويات.	√	-
	الإجمالي(*)	**2**	**3**
	النسبة	**%40**	**%60**

) *(**الإجمالي**: وهو عبارة عن البيانات والمعلومات الخاصة بتقييم بند الأرصدة المدينة الأخرى (المديونية): وهي (5) معلومات.

6.3.3 تحليل البيانات والمعلومات الخاصة ببند الأرصدة الدائنة (الدائنية):

الأرصدة الدائنة تتمثل في الحسابات الجارية للعملاء وحسابات التوفير حيث يتم تحديد حساب جاري لكل عميل، ويتم تحديد حسابات التوفير بفوائد وتلك التي بدون فوائد. وتتدرج ضمن الخصوم الايداعية الودائع الآجلة، وهناك نوعين من الودائع الآجلة وهي ودائع خاصة بالمؤسسات العامة وودائع خاصة بالأفراد.

أما بخصوص التأمينات النقدية وتتمثل في الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان. فيوجد توضيح بكافة المعلومات المتعلقة بها، وهذه المعلومات تتمثل في تأمينات نقدية للاعتمادات، والتزامات المصرف نظير هذه الاعتمادات، حيث يجب أن يقابل التأمينات النقدية للاعتمادات مع التزامات المصرف للاعتمادات، فإذا كان التزام المصرف نظير الاعتماد المستندي أكبر بذلك لا يترتب على المصرف التزام نظير هذا الاعتماد، وإذا كان لا يوجد التزام للمصرف على الإطلاق نظير اعتماد، فإنه يترتب على المصرف التزام نظير هذا الاعتماد، ومن خلال النتائج المحصل عليها فإن المصرف لا يقوم بتقييم الاعتمادات المستندية بالعملات الأجنبية طبقاً لأسعار الصرف عند التقييم، حيث يتم اعتماد سعر الصرف عند فتح الاعتماد المستندي.

أما بالنسبة لخطابات الضمان فيجب أيضاً أن تقابل تأمينات خطابات الضمان بالالتزامات خطابات الضمان المحلية، فإذا كان الالتزام أكبر من تأمينات الخطابات فإن ذلك يعني أن الخطابات لازالت سارية المفعول، وهناك خطابات ضمان خارجية منتهية الصلاحية لعدة أسباب منها صعوبة الاتصال بالمراسل بسبب الحروب أو أي أسباب أخرى.

ومن الجدول (3-6) يتضح إن المعلومات عن الأرصدة الدائنة (الدائنية) تتوافر بنسبة (89%) بمعدل (8) معلومة من إجمالي (9) معلومات ومن التحليل يتضح إن المعلومات متوافرة عن الأرصدة الدائنة حيث يتم تحديد وتصنيف الالتزام بالدفاتر والقوائم المالية.

من خلال الجدول رقم (3-6) والذي هو عبارة عن تفريغ للمقابلات وتحليل المحتوى للقوائم والتقارير السنوية للمصرف التجاري الوطني يتضح أن.

جدول رقم (3-6)

معلومات عن الأرصدة الدائنة (الدائنية)

	المعلومات	نعم	لا
.1	يتم توفير معلومات عن الحسابات الجارية.	√	-
.2	يتم تحديد حسابات التوفير التي بفوائد والتي بدون فوائد.	√	-
.3	يتم توفير معلومات عن أنواع الودائع الآجلة.	√	-
.4	هناك ودائع خاصة بالمؤسسات العامة.	√	-
.5	هناك ودائع خاصة بالأفراد (الودائع الأخرى).	√	-
.6	تتوافر معلومات عن الاعتمادات المستندية.	√	-
.7	يتم تقييم أرصدة الاعتمادات المستندية بالعملات الأجنبية طبقاً لأسعار الصرف عند التقييم.	-	√
.8	تتوافر معلومات عن خطابات الضمان.	√	-
.9	يتم تقييم تأمينات خطابات الضمان على أساس الرصيد الدفتري	√	-
	الإجمالي(*)	**8**	**1**
	النسبة	**%89**	**%11**

7.3.3 تحليل البيانات والمعلومات الخاصة ببند الأرصدة الدائنة الأخرى (الدائنية):

يتم تكوين مخصص للقضايا المرفوعة ضد المصرف، ولكن يتضح أن المخصص غير كافي، كما إن المصرف يقوم بتسوية المصروفات المستحقة والإيرادات المقدمة، وتقييم المصروفات المستحقة والإيرادات المقدمة على أساس الرصيد الدفتري بعد إتمام التسويات.

) *(**الإجمالي:** وهو عبارة عن البيانات والمعلومات الخاصة بتقييم بند الأرصدة الدائنة (الدائنية) وهي (9) معلومات.

من التحليل السابق يتضح إن المعلومات متوافرة عن الأرصدة الدائنة حيث يتم تحديد وتصنيف الالتزام بالدفاتر والقوائم المالية.

ومن الجدول (3-7) يتضح إن المعلومات عن الأرصدة الدائنة الأخرى (الدائنية) تتوافر بنسبة (75%) بمعدل (3) معلومة من إجمالي (4) معلومات، وبذلك إن المعلومات متوافرة وملائمة عن الأرصدة الدائنة الأخرى حيث يتم تحديد وتصنيف الالتزام بالدفاتر والقوائم المالية.

من خلال الجدول رقم (3-7) والذي هو عبارة عن تفريغ للمقابلات وتحليل المحتوى للقوائم والتقارير السنوية للمصرف التجاري الوطني يتضح أن.

جدول رقم (3-7)

معلومات عن الأرصدة الدائنة الأخرى (الدائنية)

	المعلومات	نعم	لا
.1	يتم تكوين مخصص للقضايا المرفوعة ضد المصرف.	√	-
.2	المخصص يكون كافي لتغطية هذه القضايا.	-	√
.3	يتم تسوية المصروفات المستحقة والإيرادات المقدمة.	√	-
.4	يتم تقييم المصروفات المستحقة والإيرادات المقدمة على أساس الرصيد الدفتري بعد إتمام التسويات.	√	-
	الإجمالي(*)	**3**	**1**
	النسبة	**%75**	**%25**

) *(**الإجمالي**: وهو عبارة عن البيانات والمعلومات الخاصة بتقييم بند الأرصدة الدائنة الأخرى (الدائنية) وهي (4) معلومات.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

1.4 المقدمة:

خلال هذا الفصل تم عرض أهم النتائج المتحصل عليها من خلال تحليل المقابلات السابقة لإجابات مسئولي الإدارات في المصرف التجاري الوطني، وقد تم الخروج بأهم التوصيات بناء على تلك النتائج، وعرض لأهم المقترحات بإجراء دراسات مستقبلية مكملة لهذه الدراسة أو امتداد لها، وقبل الشروع في استعراض النتائج، سنستعرض أولاً الهدف الرئيسي للدراسة وهو معرفة مدى ملائمة المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي في المصرف التجاري الوطني والتي تم الاعتماد عليها في خصخصة المصرف، وهذه المعلومات تتلخص في:

1. مدى توافر البيانات والمعلومات عن الأصول ومفرداتها وأعمارها بالمصرف.
2. مدى توافر البيانات والمعلومات عن مديونية ودائنية المصرف.
3. مدى توافر البيانات والمعلومات عن هيكل رأس المال (حقوق الملكية).

2.4 النتائج ذات الصلة بأهداف الدراسة الفرعية:

1.2.4 النتائج المتعلقة بالهدف الفرعي الأول الذي ينص على(معرفة مدى توافر البيانات والمعلومات عن الأصول ومفرداتها وأعمارها بالمصرف التجاري الوطني).

وتتمثل هذه الأصول (أرصدة الحسابات المدينة):

1. الأصول السائلة.
2. الاستثمارات.

3. التسهيلات الائتمانية.

4. الأصول الثابتة.

1.1.2.4 النتائج المتعلقة بالأصول السائلة:

من خلال تحليل المعلومات المتحصل عليها والمتعلقة بالأصول السائلة فقد تم التوصل إلى الآتي:

1. تتوافر معلومات عن صكوك المقاصة.
2. تتوافر معلومات عن وجود نقدية لدى المصرف المركزي بالعملة المحلية.
3. تتوافر معلومات عن وجود نقدية لدى المصارف المحلية.
4. تتوافر معلومات عن وجود نقدية لدى المصارف بالخارج (المراسلين).
5. تتوافر معلومات عن الودائع لدى مصرف ليبيا المركزي.
6. يتم تقييم أرصدة النقدية بالمصرف بالعملة المحلية في تاريخ التقييم على أساس الرصيد الدفتري بعد المطابقة مع كشوف التسوية.
7. يتم تقييم أرصدة النقدية بالمصرف بالعملة الأجنبية على أساس أسعار الصرف في تاريخ التقييم بعد المطابقة مع كشوف التسوية.
8. يتم تقييم الودائع بالعملة الأجنبية على أساس أسعار الصرف في تاريخ التقييم بعد المطابقة مع كشوف التسوية.

ورغم توافر هذه المعلومات عن بند الأصول السائلة إلا أنها تعتبر غير كافية لأغراض الخصخصة، لأن هناك بعض العوامل الهامة التي تؤثر على القيمة لم تظهرها القوائم المالية، مثل التغيير في القوة الشرائية لوحدة النقد.

2.1.2.4 نتائج عن المعلومات المتعلقة بالاستثمارات:

من خلال تحليل المعلومات المتحصل عليها من المصرف بخصوص الاستثمارات فقد تم التوصل إلى الآتي:

1. توجد معلومات متاحة عن أنواع الاستثمارات.
2. يتم توفير شهادة بقيمة مساهمة المصرف في رأس مال الجهة المستثمر فيها.
3. يوجد لدى المصرف أخر ميزانية معتمدة من الجهة المستثمر فيها.
4. يتم توفير محضر من اجتماع أخر جمعية للجهة المستثمر فيها.
5. ترفق ملاحظات أعضاء لجنة المراقبة عن نشاط وأعمال للجهة المستثمر فيها.
6. لا تقوم الجهة المستثمر فيها بتقييم استثماراتها بصفة دورية.
7. يقوم المصرف بدراسات جدوى للجهات المستثمر فيها.
8. لا يتحصل المصرف على عائد منتظم من الاستثمارات.
9. يتم تكوين مخصص هبوط أسعار الاستثمارات.
10. المخصص يكون غير كافي لتغطية الاستثمارات غير الجيدة.
11. لا يتم تقييم الاستثمارات خلال فترات منتظمة.
12. تسجل الاستثمارات بالتكلفة التاريخية.
13. لا يتم تقييم الاستثمارات بالقيمة السوقية.

وبالرغم من أن المعلومات عن الاستثمارات متوفرة بدرجة معقولة إلا أنها تعتبر غير كافية لأغراض الخصخصة، وذلك لان الاستثمارات تثبت بالتكلفة التاريخية ،ولا تقيم بالقيمة السوقية وعدم كفاية المخصص لتغطية الاستثمارات.

3.1.2.4 نتائج عن المعلومات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية:

من خلال تحليل المعلومات المتحصل عليها والمتعلقة بالتسهيلات الائتمانيـــة فقـــد تـــم التوصل إلى الآتي:

1. توجد معلومات عن حسابات السحب على المكشوف.
2. توجد معلومات متاحة عن أنواع القروض الممنوحة من قبل المصرف.
3. هناك بعض القروض المتوقع عدم تحصيلها من قبل المصرف.
4. يوجد مخصص لمواجه حالة عدم سداد القروض الممنوحة من قبل المصرف.
5. المخصص غير كافي لتغطية القروض المتوقع عدم تحصيلها.
6. يمنح المصرف قروضاً وفقاً لضمانات كافية.
7. هناك تأخر في تحصيل القروض الممنوحة من قبل المصرف.
8. لا يتحصل المصرف على القروض في فترات منتظمة.
9. تعاني الجهة المقترضة من قبل المصرف من تعثر مالي.
10. توجد معلومات عن السلف الاجتماعية الممنوحة من قبل المصرف.
11. يراعي المصرف عدم منح السلف إلا وفقاً لضمانات كافية.
12. يقوم المصرف باستقطاع أقساط السلف في مواعيدها من الكفلاء.
13. هناك تأخير في تحصيل بعض أقساط التي يمنحها المصرف.
14. يقوم المصرف بدراسة حالة العميل الائتمانية.
15. يقوم المصرف بالتأكيد على كفاية الضمانات التي قدمها العميل للحصول على القرض أو السلف.

16. يمنح المصرف دورات تدريبية للعاملين في إدارة الائتمان.

17. توجد لدى المصرف إجراءات لتحصيل الديون المشكوك فيها.

18. يتم تكوين مخصصات للديون المشكوك فيها لتغطية الديون المشكوك في تحصيلها.

19. المخصص غير كافي لسداد ديون مشكوك فيها.

20. يتم تقييم الديون المشكوك في تحصيلها بصفة دورية.

21. لا يتم تكوين مخصص عند وجود بعض أرصدة العملاء بدون حركة لمدة سنة.

22. الشيكات المحصلة من العميل وتم رجوعها من المصرف لعدم وجود رصيد لا يتم تكوين مخصص بكامل قيمتها.

23. هناك أرصدة للمدينون تبين أنها مرحلة من الأعوام السابقة دون تحصيل.

24. لا يتم تكوين مخصص للأرصدة المدينون المرحلة من أعوام سابقة دون تحصيل.

25. لا يتم تقييم أرصدة العملاء بالأرصدة الأجنبية على أساس أسعار الصرف المعلنة في تاريخ التقييم.

مما سبق يتبين إن المعلومات عن بند التسهيلات الائتمانية غير ملائمة بسبب عدم تقييم القروض الذي قد تؤدي إلى قيمة مختلفة عن الظاهرة في الدفاتر، كما إن هناك بعض العوامل الهامة التي تؤثر على قيمة المصرف، ولا تظهرها القوائم المالية منها درجة المخاطرة الذي تؤثر على بند التسهيلات، وبذلك يعتبر بند التسهيلات الائتمانية غير ملائم لأغراض الخصخصة.

4.1.2.4 نتائج عن المعلومات المتعلقة بالأصول الثابتة:

من خلال تحليل المعلومات المتحصل عليها من المصرف بخصوص الأصول الثابتة فقد تم التوصل إلى الآتي:

1. يملك المصرف مستندات ملكية للأراضي الفضاء والمقام عليها مباني ومنشآت مملوكة للمصرف.
2. يوجد توثيق للمباني المصرف في السجل العقاري.
3. تتوافر معلومات عن المباني تحت الانجاز غير المتكاملة المملوكة للمصرف.
4. لا توجد معلومات عن عمر كل مبني.
5. يتم تكوين مجمع استهلاك لكل أصل من الأصول الثابتة المملوكة للمصرف.
6. تثبت الأصول الثابتة في الدفاتر على أساس التكلفة التاريخية.
7. لا تقييم الأصول الثابتة بالقيمة السوقية.
8. لا يتم تحديد الحالة الفنية للأصول الثابتة.
9. لا تؤخذ الحالة الفنية للأصول الثابتة عند حساب القيمة المتبقية لها.
10. ليس هناك توافق بين تكلفة الأصول الثابتة المتبقية مع العمر الإنتاجي المتبقي لها.
11. تتوافر معلومات عن الأصول غير الموزعة المملوكة للمصرف.
12. استهلاكات الأصول الثابتة التي تم حسابها على أساس التكلفة التاريخية لا تعكس الانخفاض الذي حدث في قيمة الأصول.
13. قيم استهلاكات الأصول الثابتة في حالة استخدام التكلفة التاريخية تعطى قيم خاطئة للاستهلاك الأصول.

14. التكلفة التاريخية تعطى قيماً مغايرة للقيم السوقية للأصول الثابتة.

15. الأصول الثابتة المعدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية لا تعطى مؤشراً عادلاً عن قيمة الممكن تحقيقها في حالة البيع.

وبذلك يمكن القول بأن المعلومات الملائمة لأغراض الخصخصة والمتعلقة بالأصول الثابتة غير متوافرة، كما إن العقارات التابعة للمصرف تحتاج إلى متابعة، كما إن الأصول الثابتة تظهر بالقيمة التاريخية دون الأخذ في الاعتبار التغيرات في الأسعار منذ تاريخ الاقتناء إلى تاريخ التقييم، وبالتالي وجود فروق جوهرية بين التكلفة والقيمة السوقية للأصل مما يجعل التسجيل بالتكلفة غير منطقي في إعطاء مؤشراً عادلاً عن القيمة الممكن تحقيقها عند البيع.

2.2.4 نتائج متعلقة بالهدف الفرعي الثاني الذي ينص على(معرفة مدى توافر البيانات والمعلومات عن مديونية ودائنية المصرف التجاري الوطني):

وتتمثل هذه الأرصدة في:

1. الأرصدة المدينة الأخرى (المديونية).
2. الأرصدة الدائنة (الدائنية).
3. الأرصدة الدائنة الأخرى (الدائنية).

1.2.2.4 النتائج المتعلقة بالأرصدة المدينة الأخرى (المديونية):

من خلال تحليل المعلومات المتحصل عليها من المصرف فقد تم التوصل إلى الآتي:

1. توجد بعض قضايا وأحكام مرفوعة ضد المصرف ولم يتم تسويتها إلى الآن.
2. يتم تسوية المصروفات المقدمة والإيرادات المستحقة.
3. يتم تقييم المصروفات المقدمة والإيرادات المستحقة على أساس الرصيد الدفتري بعد إتمام التسويات.

وبذلك تكون المعلومات غير ملائمة وذلك نتيجة عدم توافر تقارير متابعة دورية عن القضايا المرفوعة ضد المصرف أو له.

2.2.2.4 النتائج المتعلقة بالأرصدة الدائنة (الدائنية):

من خلال تحليل المعلومات المتحصل عليها من المصرف فقد تم التوصل إلى الآتي:

1. تتوافر معلومات عن الحسابات الجارية.
2. يحدد المصرف حسابات التوفير بفوائد وبدون فوائد.
3. توجد معلومات عن الودائع الخاصة بالمؤسسات العامة.
4. توجد معلومات تفصيلية عن الودائع الخاصة بالأفراد.
5. هناك ودائع خاصة بالأفراد (الودائع الأخرى).
6. تتوافر معلومات عن الاعتمادات المستندية وخطابات الضمانات.
7. لا يتم تقييم أرصدة الاعتمادات المستندية بالعملات الأجنبية طبقاً لأسعار الصرف عند التقييم.
8. يتم تقييم تأمينات خطابات الضمان على أساس الرصيد الدفتري.

ومما سبق يتضح إن المعلومات متوفرة عن الأرصدة الدائنة حيث يتم تحديد وتصنيف الالتزام.

3.2.2.4 النتائج المتعلقة بالأرصدة الدائنة الأخرى (الدائنية):

من خلال تحليل المعلومات المتحصل عليها من المصرف فقد تم التوصل إلى الآتي:

1. يتم تكوين مخصص للقضايا المرفوعة ضد المصرف إلا أنه غير كافي لمواجهة هذه القضايا.

2. يتم تسوية المصروفات المستحقة والإيرادات المقدمة.
3. يتم تقييم المصروفات المستحقة والإيرادات المقدمة على أساس الرصيد الدفتري بعد إتمام التسويات.

وتعتبر الأرصدة الدائنة ملائمة لان قيمة الالتزام محدد وواضح، وعندما يكون الالتزام محدد وواضح تكون الأرصدة الدائنة في هذه الحالة ملائمة لأغراض الخصخصة.

3.2.4 النتائج المتعلقة بالهدف الفرعي الثالث الذي ينص على (معرفة مدى توافر البيانات والمعلومات عن حقوق الملكية)

عندما يتم معالجة جانب الأصول بهدف تقييمها وكذلك تقييم جانب الخصوم للمصرف، ويتم تقييم الجانبين بهدف الوصول إلى القيمة العادلة للسهم، وهي عبارة عن الأصول التي تم تقييمها مستبعد منها الخصوم التي تم تقييمها وبذلك يتم الوصول إلى القيمة العادلة لحقوق الملكية، وبقسمة القيمة العادلة لحقوق الملكية (صافي قيمة الأصول) على عدد الأسهم للمصرف بذلك يتم تحديد القيمة العادلة للسهم للمصرف التجاري الوطني.

4.4 خلاصة النتائج:

ومن ذلك العرض يمكن الخروج بنتيجة إجمالية وهي إن المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي في المصرف التجاري الوطني تعتبر غير ملائمة لأغراض الخصخصة، وفيما يلي عرض ملخص ما تم الحصول عليه من نتائج:

جدول رقم (4-1)

المعلومات المحاسبية لأغراض إعداد القوائم المالية

المعلومات	درجة التوافر
النقدية	متوافرة
الاستثمارات	متوافرة
التسهيلات	متوافرة
الأصول الثابتة	متوافرة
الأرصدة المدينة (المديونية)	متوافرة
الأرصدة الدائنة (الدائنية)	متوافرة
الأرصدة الدائنة الأخرى	متوافرة

جميع هذه البنود يتم الإفصاح عنها في المركز المالي للمصرف التجاري الوطني ورغم هذا التوافر إلا أن هذه المعلومات أو البنود توجد فيها من الصعوبات التي تجعلها غير ملائمة لأغراض التقييم، لتحديد قيمة السهم العادلة وهذا يتضح من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4-2)

المعلومات المحاسبية لأغراض الخصخصة

المعلومات	درجة التوافر	الملائمة
النقدية	متوافرة	غير ملائمة
الاستثمارات	متوافرة	غير ملائمة
التسهيلات	متوافرة	غير ملائمة
الأصول الثابتة	متوافرة	غير ملائمة
الأرصدة المدينة (المديونية)	متوافرة	غير ملائمة
الأرصدة الدائنة (الدائنية)	متوافرة	ملائمة
الأرصدة الدائنة الأخرى	متوافرة	ملائمة

ومن خلال هذا الجدول يتضح إن المعلومات عن هذه البنود الموضحة أعــلاه متــوافر محاسبياً إلا أنها غير ملائمة لأغراض الخصخصة، ويمكن تلخيص أسباب عدم الملائمة لكل بند في الجدول التالي.

جدول رقم (4-3)

أسباب عدم ملائمة المعلومات المحاسبية لأغراض الخصخصة

المعلومات	الملائمة	أسباب عدم الملائمة
النقدية	غير ملائمة	1. عدم إظهار أثر التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد.
الاستثمارات	غير ملائمة	1. هناك استثمارات غير جيدة . 2. عدم تحقيق عائد لبعض الاستثمارات . 3. مخصص هبوط أسعار الاستثمارات غير كــافي لتغطيــة الاستثمارات غير الجيدة. 4. يتم تسجيل الاستثمارات بالتكلفة التاريخية.
التسهيلات	غير ملائمة	1. هناك تسهيلات متعثرة. 2. مخصص القروض غير كافي لتغطية هذه التسهيلات. 3. هناك تأخر في تاريخ استحقاق التسهيلات. 4. لا يتحصل على التسهيل في فترات منتظمة. 5. هناك تعثر مالي للجهة الحاصلة على التسهيل.
الأصول الثابتة	غير ملائمة	1. لا يتم تقييم الأصول الثابتة بالقيمة السوقية . 2. لا توجد معلومات عن عمر كل أصل. 3. لا تؤخذ الحالة الفنية للأصل في الاعتبار. 4. لا يوجد توافق بين تكلفة الأصل والعمر المتبقي.
الأرصدة المدينة (المديونية)	غير ملائمة	1. عدم توافر تقارير المتابعة الدورية عن القضايا المرفوعــة ضد المصرف.

ومن هنا تكون النتيجة النهائية لسؤال الدراسة وهي أن المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي في المصرف التجاري الوطني غير ملائمة لأغرض الخصخصة.

5.4 التوصيات:

وبناء على النتائج السابقة يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات التي يجب أخذها في الاعتبار عند القيام بعملية التقييم لأغراض الخصخصة لتحديد قيمة السهم العادلة.

1. من العوامل الهامة التي تؤثر على قيمة المصرف والتي لا تظهرها القوائم المالية تغيير القوة الشرائية لوحدة النقد، وكذلك تغيير سعر الصرف، وهذا الأمر يتطلب إمكانية تعديل القوائم المالية لأغراض الخصخصة المعدة وفقاً للمبدأ التكلفة التاريخية بالقيمة العادلة وذلك لكل بند من بنود القوائم المالية، ولو تجاهل تعديل هذه التكلفة فإن التقييم يصبح غير ذي أهمية لأنه لا يعبر عن قيمة السهم العادلة.
2. كان من الأفضل خصخصة هذا المصرف بعد معالجة المشاكل المتعلقة ببنود القوائم المالية مثل إعادة تقييم الاستثمارات لتحديد الاستثمارات غير الجيدة عديمة العائد، لان التقييم يؤدي إلى قيم سوقية عادلة مختلفة عن القيم الدفترية الظاهرة بالدفاتر.
3. كان من الأفضل خصخصة هذا المصرف بعد أن يتم التحقق من الضمانات الممنوحة، وتقييم التسهيلات لمعرفة التسهيلات المتعثرة والاحتياط لها بمخصص، لان التقييم قد يؤدي إلى قيمة مختلفة عن الظاهرة في الدفاتر.
4. كان من الأفضل خصخصة هذا المصرف بعد أن يتم متابعة كافة الاستحقاقات المعلقة مثل الصكوك المصدقة القديمة والتسهيلات القديمة والقضايا المتداولة وأي معلقات أخرى.

5. كان من الأفضل خصخصة هذا المصرف بعد فحص قيمة الأصول الثابتة ومجمعات استهلاكات الأصول الثابتة، وذلك للتأكيد من واقعية قيم بعض الأصول الثابتة وخاصة الأراضي، لأن التكلفة التاريخية لا تعبر عن القيمة اليوم ومجمعات الاستهلاكات المحسوبة على أساس التكلفة التاريخية لا تعبر عن قيمة الانخفاض الحقيقي في الأصل.
6. كان من الأفضل عند خصخصة هذا المصرف عدم الاعتماد على القوائم المالية المعدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية لأنها في الواقع تعبر عن قيم تاريخية وأحداث حدثت في الماضي وبالتالي لا تعكس هذه القوائم القيم الحقيقية لقيمة المصرف .
7. كان من الأفضل خصخصة هذا المصرف بعد توفر تقارير متابعة دورية عن القضايا المرفوعة ضد المصرف أو له.
8. كان من الأفضل خصخصة هذا المصرف بعد إجراء التسويات للأرصدة المدينة الأخرى.
9. إن خصخصة هذا المصرف وكل المصارف لا تطبق بطريقة سليمة وتحقق النتائج المرجوة، إلا بعد تطبيق مفهوم القيمة العادلة في المصارف لتحديد قيمة السهم العادلة.

6.4 مقترحات بدراسات مستقبلية:

من خلال هذه الدراسة يمكن الخروج ببعض المقترحات التي يمكن أن تكون عناوين بحثية مكلمة لهذه الدراسة:

1. ما مدى الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية لأغراض الخصخصة.

2. دراسة مقارنة بين مصرف تم خصخصته ومصرف عام.
3. دراسة مقارنة لمصرف تم خصخصته في فترتين قبل وبعد الخصخصة.
4. التضخم وعلاقته بالتقييم لأغراض الخصخصة.
5. دور الإفصاح المحاسبي في الخصخصة وواقع نظم المعلومات المحاسبية.
6. مدى إمكانية تطبيق مفهوم القيمة العادلة في المصارف التجارية.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

1. أبو زيد، الدسوقي حامد (1994)، **إدارة البنوك**، مركز جامعة القاهرة للتعلم المفتوح، كلية التجارة، القاهرة.
2. أبو المكارم، وصفي عبد الفتاح (2004)، **دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية**، دار الجامعية للنشر الجديدة، مصر.
3. الحناوي، محمد صالح (1998)، **الخصخصة المصرية رؤية شخصية**، نقطة انطلاق إلى الخصخصة وإصلاح الخلل في الهياكل المالية وتقييم أصول الشركة، الدار الجامعية، الإسكندرية.
4. الصفار، هادي رضا (2003)، **مبادئ المحاسبة المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.
5. النجار، فريد (2002)، **الخصخصة في الاقتصاديات العربية المزايا والمخاطر والمعايير**، الدار الجامعية للنشر، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر.
6. حسين، حسام الدين (2005)، **مبادئ المحاسبة المالية**، الدار الجامعية للنشر، مصر.
7. حسين، أحمد حسين (2006)، **نظم المعلومات المحاسبية**، الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية للنشر، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر.
8. حماد، طارق عبدالعال وآخرون (2009)، **نظرية المحاسبة**، الدار الجامعية للنشر، مصر.
9. حماد، طارق عبد العال (2000)، **التقييم – تقدير قيمة البنك لأغراض الاندماج والخصخصة**، الدار الجامعية للنشر، مصر.

10. حماد، طارق عبدالعال (2001)، **اندماج وخصخصة البنوك، سلسلة البنوك التجارية، قضايا معاصرة**، الجزء الثالث، الدار الجامعية للنشر، مصر.

11. حماد، طارق عبدالعال (2002)، **موسوعة المعايير المحاسبية**، شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والمصرية، الجزء الأول، عــرض القوائم المالية، الدار الجامعية للنشر، مصر.

12. حماد، طارق عبدالعال (2002)، **موسوعة المعايير المحاسبية**، شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والمصرية، الجزء الثاني، عــرض القوائم المالية، الدار الجامعية للنشر، مصر.

13. شحادة، احمد بسيوني (1995)، **نظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين والبنوك التجارية**، الدار الجامعية للنشر، مصر.

14. ضيف، خيرت (2000)، **محاسبة البنوك**، دار النهضــة العربيــة للنشــر والتوزيــع، بيروت.

15. عبدالخالق، جودة (2000)، **خصخصة البنوك والتنمية في مصر**، الأهرام الاقتصادي، مصر.

16. عثمان، الأميرة إبراهيم ومحمود السيد سليمان (2001)، **أنظمة محاسبية متخصصــة**، الدار الجامعية للنشر، مصر.

17. عطية، أحمد صلاح (2003)، **محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية**، الدار الجامعية للنشر، مصر.

18. علي، احمد حسين (2006)، **نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية**، كلية التجارة، الإسكندرية، مصر.

19. كبلان، وآخرون (2007)، **تصميم نظم المعلومات المحاسبية**، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا.

20. كبلان، عبدالسلام وإمراجع غيث (2009)، **المحاسبة المتوسطة الجزء الثاني**، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا.

21. نور، أحمد (1993) **المحاسبة المالية – دراسات في القياس والتقييم والتحليل المحاسبي**، الدار الجامعية للنشر، مصر.

22. هلالي، محمد وعبدالرزاق شحاته (2003)، **محاسبة المؤسسات المالية**، دار مناهج للنشر والتوزيع، عمان.

23. هنيدي، منير (1995)، **أساليب وطرق خصخصة المشروعات العامة خلاصة الخبرات العالمية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان.

ثانياً : الدوريات:

1. أبو حمودة، حسن (2002)، "الفساد وإنعكاساته الاقتصادية والاجتماعية"، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 18، العدد 1.

2. أبو خشبة، عبدالعال (1998)، أهمية دور المعلومات المحاسبية في تحقيق أهداف برنامج الخصخصة في المملكة السعودية، "**مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**"، جامعة الإسكندرية، المجلد الخامس والثلاثون، العدد الثاني.

3. التقي، عمرو (2004)، "مدخل جديد لخصخصة البنوك العامة في ضوء التجارب العالمية"، **مجلة البحوث الإدارية**، المجلد 22، العدد 2.

4. الصيح، عبدالحميد مانع (2005)، "أثر التضخم على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية المنشورة"، **مجلة الإداري**، العدد 100.

5. الكيلاني، عبدالكريم الكيلاني (1990)، "الربط بين المحاسبة واحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية"، **مجلة البحوث الاقتصادية**، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الأول.

6. بو زيد، كمال خليفة (1994)، "مدخل محاسبي مقترح لتقييم شركات قطاع الأعمال العام الأغراض خصخصة"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، القاهرة، مصر، مجلد 2، العدد 2.

7. سامي، مجدي(2000)، "مدى فاعلية نظام تكاليف النشاط كنظام لمعلومات التكاليف"، **مجلة البحوث التجارية**، جامعة الزقازيق ، كلية التجارة، الجزء الأول، المجلد 22، العدد 2.

8. شامي، مصطفى أحمد (2000)، محاسبة عن الاستثمارات المالية في ظل المعايير المحاسبية المعاصرة، دراسة اختباريه لمنفعة المعلومات المتعلقة بقيمة العادلة، **المجلة العلمية الاقتصادية وتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

9. عسيري، عبدالله بن علي (2000)، "الخصخصة في إطارها الفكري ودور المحاسبة في تحقيقها مع عرض التجربة السعودية"، دراسة نظرية، **مجلة الاقتصاد والإدارة**، جامعة الملك عبدالعزيز، مجلد14، العدد 2.

10. محمود، محمد (1992)، "الخصخصة كحل لمشكلات القطاع العام"، **مجلة الاقتصاد والإدارة**، جامعة الملك عبدالعزيز، المجلد 5.

11. مفلح، عوني حمدان (2003)، "الخصخصة في دولة الكويت، دور محطات البيع بالتجزئة في اجتذاب العمالة الوطنية"، **مجلة دائرة الدراسات الاقتصادية والتخطيط إدارة الاقتصاد التقني**، المجلد 24، العدد 93.

ثالثاً: رسائل الماجستير والدكتوراه:

1. البرغثي، مريم محمد (2007)، "**جهود القيادات الإدارية العليا بالمصارف التجارية العامة للتكيف مع الخصخصة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد، قسم إدارة الأعمال.

2. الفاخري، عبدالكريم (2008)، "**عدالة محتوى القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، فرع بنغازي، قسم المحاسبة.

3. بوخريص، السنوسي سليمان (2004)، "**دراسة تطبيق نظم المعلومات الإدارية بالمصارف التجارية العامة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد، قسم إدارة الأعمال.

4. جرناز، محمد احمد (1996)، "**تخطيط القوى العاملة في مجال المكتبات والمعلومات في ليبيا**"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة).

5. صالح، ليلي (2005)، "**طـرق تقيـيم المشـروعات الصـناعية العامـة لأغـراض الخصخصـة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، فرع بنغـازي، قسم المحاسبة.

6. كبلان، معتز عبدالحميد (2006)، "**مدى توفير النظام المحاسبي المطبق في الشركات الصناعية الليبية للمعلومات المحاسبية المطلوبة لإنجاح برنامج الخصخصة**، رسـالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد.

رابعاً: مراجع أخرى:

1. المؤتمرات:

1. البدري، عبدالسلام (2004)، **طرق استهلاك الأصول الثابتة وتقييم المشروعات لغرض تحويلها للقطاع الخاص**، مؤتمر الخصخصة في الاقتصاد الليبي مركز بحوث العلـوم الاقتصادية، بنغازي: 19 – 20 /2004/6.

2. الروياتي، عوض (2004)، **دراسة تحليلية لتقييم الشركات الصناعية الليبية لأغراض الخصخصة في ظل المعايير الاقتصـادية والاجتماعيـة: وجهـة نظـر محاسـبية**، مؤتمر الخصخصة في الاقتصاد الليبي، مركز بحوث العلـوم الاقتصـادية، بنغـازي: 19 – 20 / 6/ 2004.

3. الفارسي، عيسي حمد (2002)، "**الخصخصة والتنمية الاقتصادية في ليبيا – الصعوبات والآثار الاقتصادية المتوقعة**"، مؤتمر التنمية الاقتصادية في ليبيا، طرابلس مركز بحوث والعلوم الاقتصادية، 14 – 2002/12/16.

4. المجبري، خديجة (2004)، **الخصخصة المفهوم والتجارب**، مؤتمر الخصخصة في الاقتصاد الليبي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي: 19 – 20 /2004/6.

5. بيت المال، أحمد وخالد كأجيجي (2004)، "**الخصخصة في ليبيا: مضامينها ومتطلباتها**"، مؤتمر الخصخصة في الاقتصاد الليبي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي: 19 – 20/ 2004/6.

6. عاشور، بشير محمد (2004)، "**مدى مواكبة مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا لمتطلبات إعادة هيكلة الاقتصاد**"، مؤتمر الخصخصة في الاقتصاد الليبي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، 19– 20 / 6 / 2004.

7. عبدالسلام، على (2004)، **المصارف التجارية في ليبيا بين الخصخصة والإصلاح**، مؤتمر الخصخصة في الاقتصاد الليبي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي: 19 – 20 /2004/6.

8. كبلان، عبدالسلام وأحمد بادي، (2004)، **الخصخصة: الطرق والمشاكل والمتطلبات**، مؤتمر الخصخصة في الاقتصاد الليبي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي: 19 – 12/ 20040.

2. الندوات والتقارير:

1. الهيئة العامة للتمليك الشركات والوحدات الاقتصادية العامة لقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (198) لسنة 1430م، وهي الجهة التي تتولي الأشراف على برنامج التمليك وتنفيذه.

2. أيوب، سمير إبراهيم (2000)، صندوق النقد الدولي، خصخصة الإصلاح الاقتصادي ومالي.

3. النجار، سعيد (1988)، "التخصصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية"، صندوق النقد العربي، أبوظني.

4. التقرير الصادر عن اللجنة الشعبية للرقابة والمتابعة الشعبية عن فحص حسابات مصرف الوحدة، لسنة 1993.

5. التقارير السنوية الخاصة لمجلس الإدارة لمصرف الجمهورية، لسنة 1994 – 1995.

6. التقارير السنوية الخاصة لمجلس الإدارة لمصرف الوحدة، لسنة 1993.

7. التقارير السنوية الخاصة لمجلس الإدارة لمصرف الوحدة، لسنة 2004 – 2007.

8. التقارير السنوية الخاصة لمجلس الإدارة للمصرف التجاري الوطني.

9. الجريدة الرسمية: العدد (1)، السنة الأولى، 2002.

10. المغربي، مراجع يوسف (2003)، "**مفهوم المشروعات الصغيرة وأهميتها وخطوات تأسيسها وإدارتها**" ، ندوة الاستثمار في المشروعات، بنغازي: غرفة التجارة والصناعة والزراعة، 3/4/ 2003.

11. صندوق النقد الدولي عن ليبيا (2005)، تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة.

12. عبدالسلام، علي عطية (1995)، "**السيولة المصرفية وأثرها على منح الائتمان، ندوة إدارة وتحليل الائتمان المصرفي**"، طرابلس، مركز البحوث والاستشارات، جامعة قاريونس، 21 / 10– 1 / 11 / 1995.

13. قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005.

خامساً: المراجع الأجنبية:

1. Books

1. Daniel Marsh (1991) "Privatization under MRS" Thatcher Pubie Administration Literatvtre. Winter.
2. David Fdkes and Timothy D, Lan, (1994), "Building Sound Finance in Emerging Market Economies" ; IMF.

2. Others

1. John Nellis (2006), "Privatization Asummary Assessment", Working Paper March.
   www. Cgdev. ory.

   تاريخ زيارة الموقع: 2008 /7/23.
2. George R. G. Clarke, Robert Cull, Mary M. Shirley (2005), "Bank Privatization in Developing Countries: Asummary of Lessons and Findings".
   www.elsevier.com/10 cate/ jbf

   تاريخ زيارة الموقع: 2008/8/14.
3. Hussy. J , Hussy , R **, Business Research** , London: . Antony Rowe,1997.
4. Rattso, J, Srensen .R .(2002), "Public Employees, As Sweng Voters: Empirical Evidence on Opposition To Public. Reform" , Norwegian University of Soience And Techaoiogy (NTNU).
   www.svt.Ntnu.nol /iso/ Jorn/ rattso/ papers /jrrsswingvotei. pdf.

   تاريخ زيارة الموقع: 2008 /6/18.

الملاحق

ملحق

نموذج لتجميع البيانات والمعلومات

من إدارات المصرف التجاري الوطني

محلق (3-1)

معلومات عن الأصول السائلة

	المعلومات	نعم	لا
1.	تتوافر معلومات عن صكوك المقاصة.	√	-
2.	تتوافر معلومات عن وجود نقدية لدى المصرف المركزي بالعملة المحلية.	√	-
3.	هل تتوافر معلومات عن وجود نقدية لدى المصارف المحلية.	√	-
4.	تتوافر معلومات عن وجود نقدية لدى المصارف بالخارج (المراسلين).	√	-
5.	تتوافر معلومات عن الودائع لدى مصرف ليبيا المركزي.	√	-
6.	يتم تقييم أرصدة النقدية بالمصرف بالعملة المحلية في تاريخ التقييم على أساس الرصيد الدفتري بعد المطابقة مع كشوف التسوية.	√	-
7.	يتم تقييم أرصدة النقدية بالمصارف بالعملة الأجنبية على أساس أسعار الصرف في تاريخ التقييم بعد المطابقة مع كشوف التسوية.	√	-
8.	يتم تقييم الودائع بالعملة الأجنبية على أساس أسعار الصرف في تاريخ التقييم بعد المطابقة مع كشوف التسوية.	√	-
	الإجمالي(*)	**8**	-
	النسبة	**%100**	-

) *(**الإجمالي:** وهو عبارة عن البيانات والمعلومات الخاصة بتقييم بند الأصول السائلة وهي (8) معلومات.

محلق (3-2)

معلومات عن الاستثمارات

	المعلومات	نعم	لا
1.	توجد معلومات متاحة عن أنواع الاستثمارات.	√	-
2.	يتم توفير شهادة بقيمة مساهمة المصرف في رأس مال الجهة المستثمر فيها.	√	-
3.	يتم توفير أخر ميزانية معتمدة من الجهة المستثمر فيها.	√	-
4.	تتوافر محضر من اجتماع أخر جمعية للجهة المستثمر فيها.	√	-
5.	ترفق ملاحظات أعضاء لجنة المراقبة عن نشاط وأعمال للجهة المستثمر فيها.	√	-
6.	يقوم المصرف بدراسات جدوى لجهات المستثمر فيها.	√	-
7.	يتحصل المصرف على عائد منتظم من الاستثمارات.	-	√
8.	يتم تقييم الاستثمارات خلال فترات منتظمة.	-	√
9.	يتم تكوين مخصص هبوط أسعار الاستثمارات.	√	-
10.	المخصص يكون كافي لتغطية الاستثمارات الغير جيدة.	-	√
11.	هل يتم تقييم الاستثمارات بالقيمة السوقية.	-	√
	الإجمالي(*)	**7**	**4**
	النسبة	**%64**	**%36**

) *(**الإجمالي:** وهو عبارة عن البيانات والمعلومات الخاصة بتقييم بند الاستثمارات وهي (11) معلومة.

محلق (3-3)

معلومات عن تسهيلات الائتمانية

	المعلومات	نعم	لا
.1	توجد معلومات عن حسابات السحب على المكشوف.	√	–
.2	توجد معلومات متاحة عن أنواع القروض الممنوحة من قبل المصرف.	√	–
.3	لا توجد بعض القروض المتوقع عدم تحصيلها.	-	√
.4	يوجد مخصص لمواجهة حالة عدم سداد القروض.	√	–
.5	المخصص كافي لتغطية القروض المتوقع عدم تحصيلها.	–	√
.6	تمنح القروض وفقاً لضمانات كافية.	√	–
.7	لا يوجد تأخر في تاريخ استحقاق القروض.	-	√
.8	يتم تحصيل القروض في فترات منتظمة.	–	√
.9	ليس هناك تعثر مالي للجهة الحاصلة على القروض.	-	√
.10	توجد معلومات عن القروض (السلف) الاجتماعية الممنوحة من قبل المصرف.	√	–
.11	تم منح السلف وفقاً لضمانات كافية.	√	–
.12	يقوم المصرف باستقطاع أقساط السلف في مواعيدها.	√	–
.13	لا يوجد تأخير في تحصيل بعض السلف.	–	√
.14	يقوم المصرف بدراسة حالة العميل الائتمانية.	√	–
.15	يقوم المصرف بالتأكيد على الضمانات التي قدمها العميل.	√	–
.16	يقوم المصرف بدورات تدريبية للعاملين في إدارة الائتمان.	√	–
.17	توجد إجراءات لمتابعة تحصيل الديون المشكوك فيها.	√	–
.18	يتم تكوين مخصصات للديون المشكوك فيها لمواجه الديون المشكوك في تحصيلها.	√	–
.19	المخصص يكون كافي لسداد الديون المشكوك فيها.	–	√
.20	يتم تقييم الديون المشكوك في تحصيلها بصفة دورية.	–	√
.21	يتم تكوين مخصص عند وجود بعض أرصدة العملاء بدون حركة لمدة سنة.	–	√
.22	الشيكات المحصلة من العميل وتم رجوعها من المصرف لعدم وجود رصيد يتم تكوين مخصص بكامل قيمتها.	–	√
.23	لا توجد أرصدة للمدينون مرحلة من الأعوام السابقة دون تحصيل.	–	√
.24	تم تكوين مخصص للأرصدة المدينون المرحلة من أعوام سابقة دون تحصيل.	–	√
.25	يتم تقييم أرصدة العملاء بالأرصدة الأجنبية على أساس أسعار الصرف المعلنة في تاريخ التقييم.	–	√
	الإجمالي(*)	**12**	**13**
	النسبة	**%48**	**%52**

) *(**الإجمالي:** وهو عبارة عن البيانات والمعلومات الخاصة بتقييم بند التسهيلات الائتمانية وهي (25) معلومة.

محلق (3-4)

معلومات عن الأصول الثابتة

	المعلومات	نعم	لا
.1	تتوافر مستندات مؤيدة لملكية المصرف للأراضي الفضاء التابعة له.	√	–
.2	توجد مستندات ملكية للأراضي المقام عليها مباني ومنشآت المملوكة للمصرف.	√	–
.3	يتم تقييم الأراضي على أساس القيمة السوقية.	–	√
.4	يوجد توثيق لمباني المصرف في السجل العقاري.	√	–
.5	تتوافر معلومات عن المباني تحت الانجاز غير المتكاملة المملوكة للمصرف.	√	–
.6	توجد معلومات عن عمر كل مبني.	–	√
.7	يتم تكوين مجمع استهلاك لكل مبني مملوك للمصرف.	√	–
.8	يتم تقييم المباني على أساس القيمة السوقية.	–	√
.9	يتم تحديد الحالة الفنية(*) للمباني.	–	√
.10	تؤخذ الحالة الفنية للمباني عند حساب القيمة المتبقية للمباني.	–	√
.11	هناك توافق بين تكلفة المباني المتبقية مع العمر الإنتاجي المتبقي.	–	√
.12	تتوافر معلومات عن أنواع السيارات المملوكة للمصرف.	√	–
.13	يتم تكوين مجمع استهلاك للسيارات المملوكة للمصرف.	√	–
.14	يتم تقييم السيارات على أساس القيمة السوقية.	–	√
.15	يتم تحديد الحالة الفنية للسيارات.	–	√
.16	تؤخذ الحالة الفنية للسيارات عند حساب القيمة المتبقية للسيارات.	–	√
.17	هناك توافق بين تكلفة السيارات المتبقية مع العمر الإنتاجي المتبقي.	–	√
.18	تتوافر معلومات عن أنواع الأثاث المملوك للمصرف.	√	–
.19	يتم تكوين مجمع استهلاك الأثاث المملوك للمصرف.	√	–
.20	يتم تقييم الأثاث على أساس القيمة السوقية.	–	√
.21	يتم تحديد الحالة الفنية للأثاث.	–	√
.22	تؤخذ الحالة الفنية للأثاث عند حساب القيمة المتبقية للأثاث.	–	√
.23	هناك توافق بين تكلفة الأثاث المتبقية مع العمر الإنتاجي المتبقي.	–	√
.24	تتوافر معلومات عن أنواع أجهزة الحاسوب المملوكة للمصرف.	√	–
.25	يتم تكوين مجمع استهلاك أجهزة الحاسوب المملوكة للمصرف.	√	–
.26	يتم تقييم أجهزة الحاسوب على أساس القيمة السوقية.	–	√
.27	يتم تحديد الحالة الفنية لأجهزة الحاسوب.	–	√
.28	تؤخذ الحالة الفنية لأجهزة الحاسوب عند حساب القيمة المتبقية لأجهزة الحاسوب.	–	√

*(**الحالة الفنية:** هي عبارة عن تحديد حالة الأصل وذلك بمعرفة كم سنة يمكن أن يكون صالح للاستهلاك لمعرفة القيمة المتبقية.

	المعلومات	نعم	لا
.29	هناك توافق بين تكلفة أجهزة الحاسوب المتبقية مع العمر الإنتاجي المتبقي.	–	√
.30	تتوافر معلومات عن الأصول غير الموزعة(*) المملوكة للمصرف	√	–
.31	الاستهلاكات التي تم حسابها على أساس التكلفة التاريخية تعكس الانخفاض الذي حدث في قيمة الأصول.	–	√
.32	قيم استهلاكات الأصول الثابتة في حالة استخدام التكلفة التاريخية تعطى قيم صحيحة لاستهلاك الأصول.	–	√
.33	التكلفة التاريخية لا تعطى قيماً مغايرة للقيم السوقية للأصول الثابتة.	–	√
.34	الأصول الثابتة المعدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية تعطى مؤشراً عادلاً عن قيمة الممكن تحقيقها في حالة البيع.	–	√
	الإجمالي(*)	**12**	**22**
	النسبة	**%35**	**%65**

محلق (3-5)

معلومات عن الأرصدة المدينة الأخرى (المديونية)

	المعلومات	نعم	لا
.1	لا توجد قضايا وأحكام ضد المصرف.	–	√
.2	لا توجد قضايا إلى الآن لم يتم تسويها.	-	√
.3	تتوافر تقارير المتابعة الدورية للقضايا المرفوعة ضد المصرف	-	√
.4	يتم تسوية المصروفات المقدمة والإيرادات المستحقة.	√	–
.5	يتم تقييم المصروفات المقدمة والإيرادات المستحقة على أساس الرصيد الدفتري بعد إتمام التسويات.	√	–
	الإجمالي(*)	**2**	**3**
	النسبة	**%40**	**%60**

) *(**الأصول غير الموزعة:** تشمل هذا البند الأصول الغير الموزعة وهي أجهزة الحاسوب والسيارات الجديدة والمعدات لدى الشؤون الإدارية لتوزيعها على الفروع .

) *(**الإجمالي:** وهو عبارة عن البيانات والمعلومات الخاصة بتقييم بند الأصول الثابتة وهي (34) معلومة.

) *(**الإجمالي:** وهو عبارة عن البيانات والمعلومات الخاصة بتقييم بند الأرصدة المدينة الأخرى (المديونية): وهي (5) معلومات.

محلق (3-6)

معلومات عن الأرصدة الدائنة (الدائنية)

	المعلومات	نعم	لا
.1	يتم توفير معلومات عن الحسابات الجارية.	√	-
.2	يتم تحديد حسابات التوفير التي بفوائد والتي بدون فوائد.	√	-
.3	يتم توفير معلومات عن أنواع الودائع الآجلة.	√	-
.4	هناك ودائع خاصة بالمؤسسات العامة.	√	-
.5	هناك ودائع خاصة بالأفراد (الودائع الأخرى).	√	-
.6	تتوافر معلومات عن الاعتمادات المستندية.	√	-
.7	يتم تقييم أرصدة الاعتمادات المستندية بالعملات الأجنبية طبقاً لأسعار الصرف عند التقييم.	-	√
.8	تتوافر معلومات عن خطابات الضمان.	√	-
.9	يتم تقييم تأمينات خطابات الضمان على أساس الرصيد الدفتري	√	-
	الإجمالي(*)	**8**	**1**
	النسبة	**%89**	**%11**

) *(**الإجمالي**: وهو عبارة عن البيانات والمعلومات الخاصة بتقييم بند الأرصدة الدائنة (الدائنية) وهي (9) معلومات.

محلق (3-7)

معلومات عن الأرصدة الدائنة الأخرى (الدائنية)

	المعلومات	نعم	لا
.1	يتم تكوين مخصص للقضايا المرفوعة ضد المصرف.	√	-
.2	المخصص يكون كافي لمواجه هذه القضايا.	-	√
.3	يتم تسوية المصروفات المستحقة والإيرادات المقدمة.	√	-
.4	يتم تقييم المصروفات المستحقة والإيرادات المقدمة على أساس الرصيد الدفتري بعد أتمام التسويات.	√	-
	الإجمالي(*)	**3**	**1**
	النسبة	**%75**	**%25**

) *(**الإجمالي:** وهو عبارة عن البيانات والمعلومات الخاصة بتقييم بند الأرصدة الدائنة الأخرى (الدائنية) وهي (4) معلومات.

Benghazi University

Faculty of Economics

Department of Management

Properness of Accounting Information Provided by Accounting Systems of Libyan Commercial Banks for Privatization Purposes

"Study on Al - Tejari Al - Watani bank"

Prepared by

Amera A. M. Al-Mugrbi

Bachelor of Accounting - Faculty of Economics - Benghazi University

Supervisory

Fakher M. Buferna ph.d

A thesis submitted in partial fulfillment of the requirement of Master's degree in management, Faculty of Economics, Benghazi University

Fall 2011

Abstract

Privatization process requires public sectors including banks to provide, through their accounting systems, a set of information that helps in assessment for Privatization purpose. this information enables determining fair value of stock . So the aim of the study was to know the suitability of the accounting information of Al - Tejari Al - Watani bank's accounting system for Privatization function . And for the purpose of reaching the goal of the study and to answer the question that is **(what suitability of the accounting information of Al - Tejari Al- Watani bank's accounting system for Privatization function?)**.

And we have used approach of the case study by answering the question of the study and to reach the aim of the study, we identified the data and information produced by the accounting system of Al- Tejari Al - Watani bank by asking a series of questions and inquiries, through interviews and analysis the content of the financial statements and annual reports as means for collecting data and information to reach conclusions on objectives of the study in Al- Tejari Al- Watani bank, through the main departments: accounting, banking operations, credit , administration of inspection, internal audit, Legal and the Department of Management.

The study period was from 1/7/2010 to 8/15/2010 and during this period interviews have been made with the directors of departments in the bank as well as to follow the method of analysis content of the financial statements and annual reports of Al- Tejari Al- Watani bank for obtaining results on the study question and has been to reach the following results:

1. At assessment date , the change in purchasing power and valuation of deposits in foreign currency exchange rate is not considered .
2. There were poor investments produced less than required return; provision for these investments was inadequate ; and they were registered in historic value .
3. There were distressed facilities and insufficient provisions to cover ; delay in collecting facilities irregularly along with financial distress of some parties granted these facilities .
4. The fixed asset worth is not in market value ,its technical state is not taken in account ,nor there consistency between the asset cost and residual lifetime .
5. There no periodic following up reports on lawsuits brought against the bank .

In light of the above results , it could be concluded that accounting information provided by Al- Tejari Al- Watani bank's accounting system is not appropriate for privatization purpose . Therefore , the main following recommendations may be submitted :

1. In privatizing the bank , financial statements prepared in historic value principle should not be relied upon as they present past value doesn't reflect the real one of the bank assets and liabilities .
2. It was better by privatizing of the bank after the re-evaluation of investments to identify good investments and those of others that do not generate good returns as a regular assessment would lead to fair market values different from the book values .
3. It was better, before privatizing of this bank to make sure the granted guarantees and credit facilities to identify and contain distressed ones .

4. Asset value and depreciation allowances should examined as historical cost doesn't express equitable value at assessment time .Nor historical value-based depreciation allowances reflect the real diminution in value of the asset .
5. Other receivables ought to be settled before the privatizing of this bank .

Finally, we obtain some proposals may be complementary research titles.

1. What extent the relative importance of accounting information for the purposes of the privatization.
2. A comparative study between a privatized bank and a state bank .
3. A comparative study of the Bank was privatized in the periods before and after the privatizing .
4. Inflation and its relationship to the evaluation for the purposes of the privatization .
5. The role of accounting disclosure in the privatization and the reality of accounting information systems .
6. The possibility of applying the concept of fair value in commercial banks .